



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

إسرائيل والبيئة الإقليمية

التحولات الإستراتيجية والحالة الفلسطينية

مهند مصطفى

برنامج الدراسات الإسرائيلية

إسرائيل والبيئة الإقليمية
التحولات الإستراتيجية والحالة الفلسطينية

الطبعة الأولى: أيلول / سبتمبر ٢٠١٦

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-00-9

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط ٢

هاتف: ٣٨١٦ ٢٢٩٧ ٩٧٠٢

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي

هاتف: ٠٠٢٠ ٢٨٨ ٨ ٩٧٠٨

info@masarat.ps

www.masarat.ps

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

توطئة

يصدر المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، هذا الكتاب، ضمن برنامج الدراسات الإسرائيلية، الذي أطلقه المركز لدراسة وفهم المشروع الصهيوني، وطبيعة الدولة والمجتمع الإسرائيليين، وصيرورة تطورهما بصورة نقدية. ويهدف البرنامج إلى تحقيق فهم معمق لطبيعة وأهداف وديناميات سيطرة النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، وفهم التناقضات داخل المشروع على طريق امتلاك رؤية وطنية للمشروع التحرري الفلسطيني.

يعد برنامج الدراسات الإسرائيلية الذي يشرف عليه فريق بحثي متخصص، مكملاً لبرامج «مسارات» كمركز أبحاث سياسات ودراسات إستراتيجية، إذ لا ينفصل عن البرامج الأخرى في المركز، كبرنامج الدراسات الفلسطينية، وبرنامج الدراسات العربية والدولية، بل مكمّل لها من حيث جوهره السياسيّ. وتشتمل كافة الإصدارات بدائل سياسات فلسطينية لمواجهة السياسات الإسرائيلية ومنظومات السيطرة الاستعمارية بهدف تفكيكها وإحباطها.

وبالإضافة إلى هدفه العام، يسعى البرنامج أيضاً إلى توظيف طاقات الكفاءات الفلسطينية في الوطن والشباب للمساهمة في بناء رواية فلسطينية موحدة حول نشوء وتطور النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني على أرض فلسطين، وتحديد سياسات مواجهة وتفكيك المشروع الصهيوني عبر تحويله إلى مشروع خاسر بالتركيز على نقاط ضعفه، والتناقضات في داخله، واستعادة إطار الصراع التحرري ضد النظام الاستعماري الاستيطاني، وتنمية وتطوير مهارات التفكير الإستراتيجي لدى الباحثين الشباب، ومنحهم الآليات اللازمة لفهم المشروع الصهيوني، والمجتمع الإسرائيلي عامة.

مركز مسارات

المحتويات

ملخص تنفيذي ٧

مقدمة ١١

القسم الأول

مراحل تبلور التصور الإسرائيلي للبيئة الإقليمية ١٥

مرحلة الصدمة ١٥

مرحلة التكيف التكتيكي ١٧

مرحلة إعادة التوازن الإستراتيجي ٢٢

الخلاصة ٢٣

القسم الثاني

تحولات البيئة الإقليمية لإسرائيل بعد الثورات ٢٧

التحالفات الإقليمية ودول الأطراف ٢٧

إعادة ترتيب التحديات والأولويات الإسرائيلية ٣٣

الغاز وسياسات الأطراف كسياسات لتعزيز الدور الإقليمي ٣٦

الخلاصة ٣٩

القسم الثالث

- نماذج من تغير البيئة الإقليمية العربية لإسرائيل..... ٤٣
- العلاقات الإسرائيلية المصرية بعد الثورة..... ٤٣
- التصور الإسرائيلي للواقع السوري بعد الثورة..... ٥٦
- العلاقات الإسرائيلية الأردنية بعد الثورات العربية..... ٦٤

القسم الرابع

- إسرائيل والقضية الفلسطينية بعد الربيع العربي ٧٣
- جدلية الإقليمي - الفلسطيني و «الإرهاب» ٧٤
- الضم الزاحف وحل «الدولة والنصف»..... ٨٠

القسم الخامس

- استنتاجات وتوصيات ٨٧

ملخص تنفيذي

يهدف هذا البحث إلى تحليل السياسات الخارجية الإسرائيلية في المنطقة بعد اندلاع الثورات العربية، وتأثير التغييرات الإقليمية على مكانة إسرائيل الاستراتيجية، وتأثير ذلك على المسألة الفلسطينية. ويركز البحث على تحليل منظومة ردود الفعل الإسرائيلية بعد اندلاع الثورات العربية وحتى الآن، حيث يقترح تقسيم رد الفعل الإسرائيلي إلى ثلاث مراحل: مرحلة الصدمة، مرحلة التكيف مع المتغيرات الإقليمية، مرحلة إعادة التوازن الاستراتيجي. ويحاول البحث عرض تأثير كل مرحلة على توجهات السياسات الإسرائيلية تجاه المسألة الفلسطينية. كما يستعرض البحث، بعد تصنيف ردود الفعل، تطور السياسات الإسرائيلية تجاه البيئة الإقليمية، ويرصد ويحلل عدداً من السياسات التي اتبعتها إسرائيل، وأهمها العودة إلى سياسات الأطراف التقليدية وتحديثها، وإعادة بلورة أولويات الاستراتيجية الإسرائيلية ومكانة الموضوع الفلسطيني في هذه الاستراتيجية، والبدء في بلورة تصور يرى في البيئة الإقليمية المتغيرة لحظة أو فرصة إستراتيجية ومصدراً للحل، بدلاً من أن تكون لحظة تهديد، أو على الأقل تعزيز الأولى ودرء الثانية، واستعمال مورد الغاز كأداة لتوطيد مكانة إسرائيل الإقليمية، وبخاصة مع مصر، والأردن، والدول المحيطة بالإقليم العربي.

كما يستعرض البحث نماذج من علاقات إسرائيل الإقليمية بعد الثورات العربية، وبخاصة مع مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان، وعلاقتها مع الموضوع الفلسطيني، موضحاً أن إسرائيل باتت تعطي أهمية أكبر للبيئة الإقليمية مقارنة مع البيئة الدولية، وبخاصة بعد أن اتضح أن الدول الإقليمية باتت تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً على استقرار المنطقة، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مكانة إسرائيل الإقليمية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وأخيراً، يستعرض البحث التوجهات الإسرائيلية من المسألة الفلسطينية ويحللها، وتحديداً بعد الثورات العربية، وصولاً إلى تبلور موقف إسرائيلي يرى في التسوية الإقليمية مدخلاً للتسوية مع الفلسطينيين، بعد أن كانت ترى في الماضي تسوية الموضوع الفلسطيني مدخلاً لعلاقتها مع العالم العربي. ويرى البحث أن إسرائيل تحاول تهميش الموضوع الفلسطيني في أعقاب تعزيز مكانتها الإستراتيجية في السنوات الأخيرة، ما شجعها على تعميق مشروعها الكولونيالي في الضفة الغربية، وفصل الضفة عن قطاع غزة، والأخير عن المسألة الفلسطينية، وبروز تصورات إسرائيلية تصب كلها في النهاية نحو تهميش وتفكيك المشروع الوطني الفلسطيني، وهو ما يتطلب سياسات فلسطينية تعيد المركزية للمسألة الفلسطينية على المستوى الإقليمي أولاً، والدولي ثانياً، وبناء حركة مقاومة فلسطينية منهجية ومنظمة، تعيد هذه المكانة على المستويين الإقليمي والدولي، وتدفع الاحتلال ثمن احتلاله، حيث أن الأخير يحاول، منذ أعوام، ربط المسألة الفلسطينية بالإرهاب، مستغلاً عدم استقرار البيئة الإقليمية

وتأثيرها على الساحة الدولية في تعزيز هذا التوجه. ليس معنى ذلك أن إسرائيل لم تربط في الماضي بين المقاومة الفلسطينية والإرهاب، ولكنها تحاول ربطه مع ما يسمى الإرهاب العالمي الذي تطلق عليه تسمية «الإرهاب الإسلامي»، لجذب الرأي العالمي والدول نحو تبني موقفها من المسألة الفلسطينية.

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل السياسات الإسرائيلية المتشكلة في البيئة الإقليمية بعد اندلاع الثورات العربية، وتأثير التغييرات في البيئة الإقليمية على مكانة إسرائيل وعلى مكانة المسألة الفلسطينية. يعتمد البحث على منهجية تحليل الخطاب السياسي الإسرائيلي منذ اندلاع الثورات العربية، وتحليل معمق للنصوص الرسمية والبحثية والصحافية التي صدرت في هذا الشأن في السنوات الخمس الأخيرة.

ويكتسب البحث أهميته من ثلاثة جوانب؛ الأول أن البيئة الإقليمية باتت بيئة مهمة للمشروع الإسرائيلي، والسياسات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة تفوق البيئة الدولية من حيث أهميتها على استدامة الاستقرار الأمني والإستراتيجي الإسرائيلي، وعلى المسألة الفلسطينية، وتبذل إسرائيل في السنوات الأخيرة جهوداً سياسية كبيرة من أجل تمكين موقعها إقليمياً، وفي الساحة الخلفية للعالم العربي، مثل أفريقيا ودول حوض المتوسط ودول الاتحاد السوفيتي السابق. أما الجانب الثاني فينبع من حاجة المكتبة العربية إلى دراسة بحثية وسياساتية معمّقة للسياسات الدولية والإقليمية الإسرائيلية، حيث أن الاهتمام المعرفي العربي حول إسرائيل يركز عادة على التحولات السياسية والاجتماعية

الداخلية، ولا ييدي اهتماماً جدياً بالسياسات الخارجية لإسرائيل بشكل علمي ومنهجي. ويندرج الجانب الثالث في دراسة التوجهات الإسرائيلية تجاه المسألة الفلسطينية من خلال تحولات موقعها في البيئة الإقليمية، فالبيئة الإقليمية عادت لتلعب دوراً مهماً في التأثير المباشر على المسألة الفلسطينية، والعمل على بناء واقترح رزمة من السياسات الفلسطينية لمواجهة السياسات الإسرائيلية الإقليمية التي باتت تؤثر على المسألة الفلسطينية، حيث تعمل إسرائيل، في هذا السياق، على ثلاثة محاور، أولاً: ربط المسألة الفلسطينية بالإرهاب. ثانياً: تهميش الموضوع الفلسطيني. ثالثاً: التأكيد على أن أي تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي تبدأ كتسوية مع العالم العربي وليس العكس.

القسم الأول

مراحل تبلور التصور الإسرائيلي
للبيئة الإقليمية

القسم الأول

مراحل تبلور التصور الإسرائيلي للبيئة الإقليمية

مع اندلاع الثورات العربية، يمكن ملاحظة ثلاث مراحل تبلور فيها التصور الإسرائيلي للبيئة الإقليمية بعد الربيع العربي: الصدمة، التكيف التكتيكي، استعادة التوازن الإستراتيجي.

مرحلة الصدمة

حتى اندلاع الثورة المصرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، لم تلق إسرائيل بالأحداث التونسية، فتونس بعيدة جغرافياً عن إسرائيل، ولا تؤثر عليها سياسياً وإستراتيجياً، وبخاصة بعد اتفاق أو سلو، وانتقال مركز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من تونس إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن أن تونس ليست موضوعاً جذاباً للتخصص الأكاديمي في إسرائيل، بالمقارنة مع مصر، أو دول المشرق العربي. علاوة على ذلك، لم تتوقع دوائر البحث والاستخبارات العسكرية أن تكون الأحداث التونسية بداية سلسلة من الأحداث على المستوى

الإستراتيجي في المنطقة. في هذا الصدد، يشير أفرايم عنبار، وهو مدير مركز بيغن-سادات للدراسات الإستراتيجية، إلى المفاجأة التي أصابت الدوائر البحثية، السياسية والاستخباراتية، من الربيع العربي، موضحاً أنه «خلال سنوات شيّدت إسرائيل منظومة استخباراتية كبيرة ومُحكمة، ولكنها مرة أخرى تفاجأت من الأحداث في الشرق الأوسط، في السنوات الأخيرة»^١. وعلى الرغم من أن هنالك بعض الباحثين الذين تطرقوا إلى أهمية الثورة التونسية وانعكاساتها على المحيط العربي، فإن الدوائر الرسمية الإسرائيلية تعاملت مع الحدث على أنه حدث موضعي يخص الحالة التونسية فقط.

جاءت الثورة المصرية صادمة لإسرائيل، فلم تتوقع حدوثها، كما أنها لم تتوقع نتائجها حتى اللحظة الأخيرة، وزعم أكاديميون وسياسيون أن النظام المصري ليس شبيهاً بالنظام التونسي، وأن حدثاً شبيهاً بالحالة التونسية غير وارد بالحسبان. تعود الصدمة الإسرائيلية ليس إلى المفاجأة التي أصابت الأوساط الإسرائيلية فحسب، بل أيضاً بسبب غياب الخطط البديلة للتعامل مع الأحداث، بما تحمله من سرعة وعمق تغيير^٢. وأشارت الباحثة الإسرائيلية كارميت فيلنسي، إلى أن البحث الأكاديمي الإسرائيلي حول المنطقة يحتاج إلى تحول تاريخي، ففشله في توقع التحولات في العالم العربي نابع من اعتماده على أطر تحليلية قديمة ومحافظة، مثل: رأي عام غير مبال، نظم سياسية مستقرة وجيوش قوية^٣. وفي الموضوع نفسه، يشير المؤرخ الإسرائيلي شاؤول مشعال إلى أهمية تغيير المنظومة التحليلية والمعرفية الإسرائيلية بعد الربيع العربي، فيقول في هذا الصدد:

«الإطار العلمي الذي سيطر على الخطاب الأكاديمي والسياسي في الفترة التي سبقت الربيع العربي، يتعرض إلى خطر وجودي، في ظل الفراغ الذي تركته المنظومة القديمة، هنالك تشكل لإطار معرفي جديد لا تتضح معالمه بعد»^٤ لم تكن الصدمة الإسرائيلية من الربيع العربي نابعة من إعجاب المُحب عندما يفاجئه بعمل لا يتوقعه، بل من تشاؤم الذي يرى كل تغيير خارج عن سيطرته تهديداً مباشراً له. وعلى المستوى الرسمي، فقد فضلت إسرائيل في هذه الفترة الانتظار إلى ما ستؤول له الأحداث، فكانت التصريحات السياسية العلنية قليلة على الرغم من أن جهات رسمية لم تخف استيائها من سقوط مبارك، وعلى الرغم من أن هنالك أبناء سربت حول الغضب الإسرائيلي من الموقف الأميركي من سقوط النظام، وعدم دعمها حلفائها في المنطقة. وهو موقف يُعبر عنه بشكل علني أكثر بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران. فمثلاً، صرح فؤاد بن أليعزر وزير الدفاع السابق «الأميركيون لم يفهموا، بعد، الكارثة التي أحدثوها في الشرق الأوسط»^٦.

مرحلة التكيف التكتيكي

أعقبت الصدمة الإسرائيلية من اندلاع الأحداث في مصر، وانتشار الثورات، وما تبعها من حركات غير ثورية، المطالبة بالإصلاح في دول المنطقة، مرحلة التكيف التكتيكي؛ أي محاول فهم ما يحدث في المنطقة العربية، ومآلات الثورات العربية. وفي هذا السياق، يقول المؤرخان الإسرائيليان النقديان إيلي بوديه ونمرود غورن، إنه في الوقت الذي تعامل الغرب مع الثورات العربية وحركات الإصلاح بخطاب من الأمل

ودعم الثورات الديمقراطية، فإن إسرائيل تعاملت معها على أنها تهديد لأمنها القومي.^٧ وطغى الخطاب الأمني على التعاطي الإسرائيلي مع الأحداث في العالم العربي، واعتبرت أن الرد الإسرائيلي على التحولات الدراماتيكية في المنطقة يجب أن يكون من خلال زيادة الميزانية العسكرية والأمنية.^٨ يعدد أفرايم عنبار أن التحولات التي أسفرت عنها الثورات العربية قد تهدد الأمن القومي الإسرائيلي، وتتمثل هذه التحولات في: ضعف الدول العربية وزيادة الضباية السياسية، تحولات في ميزان القوى الإقليمي وصعود قوى إقليمية جديدة مثل إيران وتركيا، تراجع تأثير الولايات المتحدة الأمريكية. ويعدد عنبار التأثيرات الإستراتيجية للثورات العربية على إسرائيل في نواح عدة: عزلة إقليمية، تآكل قوة الردع الإسرائيلية، أخطار أمنية جديدة وأخرى قائمة آخذة بالتصعيد، تهديد الممرات المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الغفلة عن المشروع النووي الإيراني.^٩

في كتابه «الأفق الآخذ بالابتعاد»، يقدم المؤرخ والدبلوماسي الإسرائيلي المعروف إيتار رافينوفيتش، قراءة في الكتاب للثورات العربية، ويعتبر أن اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا في سنوات التسعينيات، كان سيجنب سوريا الأحداث الحالية.^{١٠} لا يعالج الكتاب الثورات العربية، بل يقدم قراءة تاريخية عامة للصراع الإسرائيلي العربي منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ٢٠١٢. ويتطرق في نهايته إلى التغيرات في العالم العربي. وعلى الرغم من المكانة المعرفية للكاتب في الأكاديمية الإسرائيلية، فإنه يبقى في الجانب الأمني من تحليل الثورات العربية وانعكاساتها على المشهد

الإقليمي والأمن الإسرائيلي، بنظرة متشائمة بطبيعة الحال. وأشار في كتابه إلى أن الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية اعتمدت على أسس تقليدية في المنطقة، السلام مع مصر والأردن، واعتبر أن الثورات العربية هدمت هذه الأسس، الأمر الذي تبين لاحقاً أنه غير صحيح، ويقترح على إسرائيل البحث عن منظومة تفكير إستراتيجي جديدة تتلاءم مع التحولات في العالم العربي. ظهرت المقاربة الإسرائيلية الأمنية للتغيرات العربية بعد تعقيد الأزمة السورية. فقد صدر أول كتاب عن الثورة السورية في مركز «موشيه ديان للدراسات الشرق أوسطية وشمال أفريقيا»، في جامعة تل أبيب، ومؤلفه هو إيال زيسر، المتخصص في سوريا، وهو أيضاً أحد خريجي وحدة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي قبل التحاقه بالأكاديمية الإسرائيلية. يعكس عنوان الكتاب المراحل التي مرت بها الثورة السورية، فجاء عنوان الكتاب: «سوريا: احتجاج، ثورة، حرب أهلية». فهو يشير في كتابه إلى أن الأحداث الحالية في سوريا بدأت كاحتجاج محلي محدود على مطالب اجتماعية-اقتصادية، ثم تحولت إلى ثورة بسبب العنف النظام، تهدف إلى إسقاطه، وانتهت بحرب أهلية،¹¹ ما سينعكس كثيراً على البيئة الإقليمية لإسرائيل لاحقاً وألوياتها الإستراتيجية.

ظهرت مقاربات أمنية للتغيرات العربية في مقالات علمية حاولت فهم النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتصوراتها للثورات العربية. ففي مقال لأستاذ العلاقات الدولية في جامعة حيفا، بيني ميلر، يميز بين ثلاثة توجهات في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، ويحاول

أن يحلل موقفها من التغييرات العربية. التوجه التشاؤمي الذي توقع نشوء أنماط جديدة من الصراعات، والتوجه التفاؤلي الذي اعتبر أن النظام الدولي بعد الحرب الباردة يتجه نحو تعزيز الاستقرار والسلام العالمي، والتوجه الواقعي الذي يشكك بكل تغيير (للجيد أو السيء) في النظام الدولي، حتى يدرك كُنْهه ومآلاته.^{١٢} يشير ميلر إلى أن التوجه التشاؤمي ينطلق من أن «الربيع العربي» سيخلص إلى «شتاء إسلامي»، يعيق التحولات الديمقراطية، وينتهي بفشل الدولة العربية، ويركز على الانعكاسات الأمنية للربيع العربي على استقرار المنطقة والعالم، وطبعاً على إسرائيل. ويعتبر الكاتب أن إسرائيل تنتمي إلى هذا التوجه في مقاربتها للربيع العربي. في هذه النقطة تحديداً، اعتبر الكاتب أن الموقف الإسرائيلي نابع من تصورات عقلانية أمنية فقط.

يمثل كتاب المستشرق الإسرائيلي رفائيل يسرائيل، الموسوم «من الربيع العربي إلى الخريف الإسلامي»،^{١٣} أحد تعبيرات التصور الإسرائيلي اليميني المحافظ تجاه الثورات العربية. يدعي يسرائيل أن الربيع العربي أنتج نظماً إسلامية، وحيّد الأنظمة السلطوية التي لجمت الحركات الإسلامية. ويصل إلى نتيجة أن هذه الحركات لن تكتفٍ بتطبيق الشريعة الإسلامية في البلدان التي تحكمها، بل ستعمل على التحريض وإعلان الجهاد ضد الغرب. ويقرر، بشكل اتضح أنه غير صحيح، أن النظم الإسلامية هي البديل الوحيد الذي أفرزته الثورات العربية، وأن العرب أمام خيارين فقط؛ إما البقاء مع الأنظمة السلطوية، وإما الانتقال نحو نظم دينية.^{١٤}

كما ظهرت المقاربات الأمنية للتغيرات في العالم العربي في الإنتاج البحثي الإسرائيلي في الحالة المصرية تحديداً، وذلك يعود إلى المكانة الخاصة لمصر في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي، فالأبحاث التي تناولت الثورة المصرية تطرقت، بالأساس، من حيث الكم، إلى التدايعات الأمنية والسياسية للثورة المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي، أو دراسة الأبعاد الأمنية للثورة المصرية. وحتى تلك الأبحاث التي تناولت الثورة المصرية بالتحليل والدراسة ومحاولة الفهم، لم تُغيب البعد الإسرائيلي في تعاطيها مع الثورة المصرية. فمثلاً، تناولت أبحاث أكاديمية التحديات الأمنية المترتبة عن الثورة، مثل: الاستقرار الأمني في شبه جزيرة سيناء، العلاقة مع قطاع غزة، العلاقة مع إسرائيل وسباق التسليح بينهما، وهو كان يشغل بال مراكز الأبحاث الإسرائيلية قبل الثورة. والأهم من كل ذلك، الاهتمام البحثي الأكاديمي بمكانة المؤسسة العسكرية والجيش المصري بعد الثورة. ولا تخفي هذه الأبحاث تأثير هذه المكانة بالسلب والإيجاب على إسرائيل، علاوة على أن هذه الفترة شهدت أبحاثاً أكاديمية إسرائيلية تهتم بالعلاقة بين السياسي والعسكري في الثورات العربية وأثرها على الأمن القومي الإسرائيلي، وعلى مستقبل التحول الديمقراطي.^{١٥} عبرت هذه الأبحاث، وبخاصة الصادرة عن مراكز البحث والرصد، عن توجهات النخب السياسية في إسرائيل التي تعاطت مع التغيرات العربية في هذه الفترة تعاطياً أمنياً، فكان الرد الإسرائيلي على هذه التغيرات التوجه نحو زيادة التسليح والاستعداد الأمني لمواجهةها، ولم يكن لدى إسرائيل، في هذه الفترة، توجه إستراتيجي شامل يتعاطى مع التغيرات في العالم العربي.

مرحلة إعادة التوازن الإستراتيجي

ارتبطت مرحلة استعادة التوازن الإستراتيجي مع سقوط الإخوان المسلمين وتنحية مرسي عن الحكم في تموز ٢٠١٣، وتعقيد المسألة السورية عبر دخول تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى الأزمنة، وتعثر التحولات السياسية في ليبيا، واليمن. أصاب إسرائيل في هذه المرحلة ضرب من الثقة بالذات. فمن جهة، أثبتت للغرب، أنها الدولة الوحيدة القادرة على فهم العقلية والتحولات العربية، وأن الأمل أو الواقع المتخيل المستقبلي الذي زرعه الربيع العربي في نفوس الكثير من الدوائر الغربية، كان مجرد وهم، كما بشرت بذلك إسرائيل منذ البداية في السر والعلن. ومن جهة أخرى، تعيش إسرائيل زهواً إستراتيجياً غير مسبوق في تاريخ صراعها مع العرب، فالدول تنهار، وجيوشها تتفكك، والصراعات الأهلية والبينية الإقليمية تزداد، والتناقضات الإستراتيجية بين دول المنطقة تصب لصالح إسرائيل. وأصبحت القضية الفلسطينية هاشمية في الأجندة العربية، لذلك لم تتوان إسرائيل عن إفشال كل تسوية للحل دون رادع، وزيادة سيطرتها الكولونيالية الاستيطانية على فلسطين، وشن حربين على قطاع غزة العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤، ما يعني أن التغيرات، في العالم العربي عموماً، وفي مصر خصوصاً، لم تمنع إسرائيل من شن عدوانين على قطاع غزة. ووصلت ذروة ذلك في الخطاب الكولونيالي التقليدي الذي يتبناه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في اعتبار إسرائيل رأس الحربة للعالم الغربي في مواجهة «الإرهاب الإسلامي»، شاملاً المقاومة الفلسطينية ضمن هذا

الإرهاب، واعتبار نفسها واحة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وذلك لإعطاء نفسها مبررات أخلاقية أمام العالم في ظل حالة الفوضى السائدة في العالم العربي.

ركزت الأبحاث الإسرائيلية في هذه المرحلة على دراسة العالم العربي «ما بعد الربيع العربي»، واعتبرت الأبحاث أن مرحلة الربيع العربي انتهت؛ أي الثورات من أجل الديمقراطية في العالم العربي، فركزت الأبحاث على دراسة وتقييم مرحلة الربيع العربي، وكأنها مرحلة وانتهت، وبحث انعكاساتها على المنطقة، التي تتمثل، أساساً، في انهيار الدولة القطرية، وصعود تنظيم الدولة الإسلامية.

الخلاصة

انعكست الردود الإسرائيلية على موقفها من المسألة الفلسطينية. ففي مرحلة الصدمة، وبخاصة في العام الأول، حاولت إسرائيل أن تقدم انطباعاتاً للعالم بأنها جادة في حل الصراع على أساس حل الدولتين كما طرحه نتياهو في خطاب بار إيلان، وقد تمثل هذا الموقف في خطابه في الأمم المتحدة في دورتها العام ٢٠١١، حيث خصص خطابه كله للموضوع الفلسطيني، مشدداً على استعداده لحل الدولتين عبر مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، اعتماداً على تصوره الذي طرحه في خطاب بار إيلان. ولا شك أن هذا التوجه الإسرائيلي كان، في جزء منه، متأثراً بالأحداث والتغيرات في العالم العربي، فقد اعتقدت إسرائيل أنها بطرحها تسوية للموضوع الفلسطيني، سوف تتجنب تأثيرات الثورات

العربية عليها. وفي المرحلة الثانية، وبعد أن أخذت البيئة الإقليمية تتجه نحو الفوضى، تركت إسرائيل الموضوع الفلسطيني لصالح الملف النووي الإيراني، وليس صدفة أن نتباهو في خطابه في الأمم المتحدة العام ٢٠١٢، خصص غالبيته للملف النووي الإيراني، وظهر تصلباً في موقفه من الموضوع الفلسطيني الذي طرحه في نهاية الخطاب، وكان هذا الخطاب يمثل بداية التغيير في الموقف الإسرائيلي، من اعتبار الموضوع الفلسطيني مركزياً في مواجهة إسرائيل للتغيرات الإقليمية إلى تهميشه، ورفضت إسرائيل في هذه المرحلة أي ربط بين الموضوع الإيراني والموضوع الفلسطيني. أما في المرحلة الثالثة والأخيرة، فقد عززت إسرائيل من تهميشها للموضوع الفلسطيني، وتمثل ذلك في إفشالها مبادرة كيري، وفشل المفاوضات العام ٢٠١٤، وجاء كل ذلك بسبب ثقتها بنفسها أن البيئة الإقليمية والدولية تسمح لها بأن تهمش المسألة الفلسطينية لا بل تعمق من توجهاتها الكولونيالية في الضفة الغربية.

القسم الثاني

تحولات البيئة الإقليمية لإسرائيل بعد الثورات

القسم الثاني

تحولات البيئة الإقليمية لإسرائيل بعد الثورات

منذ اندلاع الثورات العربية في كانون الأول ٢٠١٠، واجهت إسرائيل ثلاث قضايا أساسية على المستوى الإقليمي، وهي: أولاً، الملف النووي الإيراني. ثانياً، مواجهة التغييرات السياسية والإستراتيجية المتسارعة في البيئة الإقليمية، وبخاصة في دول الجوار. ثالثاً: إدارة الصراع مع الفلسطينيين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

التحالفات الإقليمية ودول الأطراف

تعتبر مصر الدولة المركزية التي اهتمت إسرائيل بالأحداث الجارية فيها منذ اندلاع الثورة وحتى سقوط الإخوان في تموز ٢٠١٣، وكان همها الأساسي الحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، فبعد الثورة حاولت إسرائيل، بشتى الطرق، الحفاظ على الاتفاق في حده الأدنى. وعملت إسرائيل، ولا تزال، على الاستفادة من انشغال العالم العربي بنفسه، لتعزيز مواقعها الإقليمية على المدى القصير، لتفادي

انعكاسات الربيع العربي على المدى البعيد، وتعزيز سيطرتها الكولونيالية في الأراضي الفلسطينية. فالرؤية الإسرائيلية ترى بوضوح أن انعكاسات التغييرات العربية عليها على المدى البعيد سيكون كبيراً باتجاه السلب، فتعمل على تفادي انعكاسات المستقبل من خلال استغلال الحاضر، وبناء موقع لها في البيئة الإقليمية الجديدة، وتحقيق مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في الدفع بعزل القوى المعادية لها، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية باتجاه ضم نصف مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية بشكل رسمي أو فعلي، وتأجيل أي بت في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، وبخاصة القضية الفلسطينية والجولان، وتعميق تحالفاتها مع القوى الصاعدة مثل الهند، والصين، وغيرهما، وبناء محور جديد من التحالفات الإقليمية ودول الأطراف للبيئة الإقليمية القريبة. يمكن القول إن إسرائيل تعمل في البيئة الإقليمية المتغيرة على صعد عدة:

أولاً. تعزيز علاقتها الإقليمية مع الدول العربية التي تصنفها «معتدلة»، عبر الدخول من بوابة المصالح المشتركة الآنية التي فرضها الواقع الإقليمي المتشكل بعد الثورات العربية.

ثانياً. تعزيز علاقتها مع دول أطراف للبيئة الإقليمية ومحيطة بالعالم العربي، مثل الهند، واليونان، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وأفريقيا. وتتم هذه العملية، أيضاً، كجزء من تآكل علاقات إسرائيل مع الدول الغربية المركزية بسبب موقفها من الموضوع الفلسطيني، فتحاول التعويض عن ذلك بتطوير علاقات من دول أطراف كجزء من العودة إلى فكرة بن غوريون

حول سياسات الأطراف في سنوات الخمسينيات.

ثالثاً. تهميش الموضوع الفلسطيني وإدراجه في أسفل سلم أولويات التفكير الإسرائيلي، عبر معارضة كل مبادرة للتسوية، وتعزيز السيطرة الكولونيالية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتبني فكرة التسوية الإقليمية العامة كمقدمة للتسوية مع الفلسطينيين.

تزداد في السنوات الأخيرة أهمية الساحة الإقليمية لإسرائيل، ليس من حيث أنها مصدر الأزمات وعدم الاستقرار كما كان في السابق، بل أيضاً لكونها مصدراً للحلّ أيضاً. ففي العام ٢٠١٤، باتت إسرائيل مرتبطة بدول إقليمية، في حل أزماتها السياسية والأمنية، ففي قطاع غزة لعبت قوى إقليمية الدور الأساسي في الوصول إلى تهدئة وإيقاف الحرب في العام ٢٠١٢ والعام ٢٠١٤، وبخاصة الدور المصري. وبعد اندلاع الاحتجاجات في القدس في العام ٢٠١٥، لجأت إسرائيل إلى الأردن من أجل التوصل معها إلى اتفاق حول السيطرة على المسجد الأقصى المبارك. هكذا صارت دول الإقليم قادرة فعلياً على لعب دور أكبر كعامل تهدئة إستراتيجي، ولم تعد فقط مصدر أزمات لإسرائيل، وهو أمر بدأ فعلياً بعد حرب الخليج الأولى، وتعزز في السنوات الأخيرة.

تعتبر إسرائيل أن البيئة الإقليمية التي تشكلت بعد الاتفاق النووي، تحمل مخاطر عليها وفرصاً لها في الوقت ذاته. وشدد نتنياهو كثيراً في خطابه ومقابلاته الصحافية، على غير عادته، على وجود علاقات أمنية وسياسية مع دول عربية في المنطقة. ونقول على غير عادته، لأن نتنياهو

يتميز بالكتمان في هذه المسائل، ففي السابق كان وزراؤه يصرحون بوجود تعاون وعلاقات سرية مع دول عربية تطورت في السنوات الأخيرة التي أعقبت الثورات العربية وصعود الخطر الإيراني، وبعد الاتفاق النووي خصوصاً، لا بل ويتفاخرون بذلك. إلا أن نتياهو ذكر ذلك في عدة خطابات ومقابلات إعلامية معه، ما يدل على عمق هذه العلاقات وإن كانت محصورة في قضايا عينية، ولا يدل على تفاهات إستراتيجية حول مستقبل المنطقة بين الأطراف. ففي هذا السياق، صرح يعالون خلال كلمة له في مؤتمر الأمن في «مينخن» في شباط ٢٠١٦، أن لإسرائيل علاقات سرية مع دول الخليج، حيث أشار يعالون: «بالنسبة لهم، إيران والإخوان المسلمون هم العدو، إيران هي الرجل السيئ بالنسبة لنا وللنظم السنية، هم لا يصفحوننا بالعلن، لكننا نلتقي بهم في الغرف المغلقة».^{١٦}

وفي خطابه في مؤتمر هرتسليا في حزيران ٢٠١٥، تطرق نتياهو إلى البيئة الإقليمية لإسرائيل، موضحاً أن إيران لا تزال تُشكل الخطر الأساسي على إسرائيل وأمن المنطقة. واعتبر أن منظمة الدولة الإسلامية (داعش) لا تصل في خطورتها إلى الخطر الإيراني، فهي ليست دولة بالمفهوم الحقيقي لا من حيث الأدوات والإمكانيات التي تملكها، ولا من حيث القدرات البشرية التي تعمل لديها. ويعتقد نتياهو أنه يمكن هزيمة تنظيم «داعش»، ولكنه أشار إلى أن إيران هي «إمبراطورية»، على حد تعبيره، تملك من القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، والإمكانيات التكنولوجية والبشرية لتبقى الخطر الحقيقي على إسرائيل

في المنطقة حتى بعد توقيع الاتفاق النووي معها. واعتبر أن المحور الشيعي أكثر تنظيمًا وخطورة من المحور السني المتطرف (مثل: منظمات داعش، والقاعدة، والنصرة)، فالمحور الأخير غير متكتل ويخوض حروباً داخلية بين مركباته، بينما المحور الشيعي مُنظم وتقوده إيران نحو الهيمنة على المنطقة بتصور منظم ومنهجي.^{١٧}

في السياق نفسه، اعتبر وزير الدفاع السابق موشي يعلون في كلمة ألقاها في مركز دراسات الأمن القومي في تل أبيب، أن الحكومة الإسرائيلية لا تتعامل مع أحداث المنطقة العربية بمصطلحات مثل «الربيع العربي»، أو «الخريف الإسلامي». واعتبر أن الحكومة تنظر إلى أن الوضع العربي متنوع، ومتعدد الألوان، وأن هذا الوضع يحمل مخاطر لإسرائيل، إلا أنه، أيضاً، يحمل فرصاً لا تقل أهمية. بدأ يعلون محاضراته بالادّعاء أن الأحداث في العالم العربي تشير إلى تفكك الدول الوطنية (القومية)، واعتبر أن ما يحدث في لبنان من وجهة نظر إسرائيل هي حرب أهلية، ربما لهيها أقل من الحرب الدائرة في سوريا، ولكنها حرب أهلية بين الشيعة والسنة. واعتبر أنه يمكن الإعلان عن فشل مدوٍ لمفهوم الدولة الوطنية في المنطقة العربية. وأضاف أن هذا الوضع سوف ينتج عدم استقرار «مُزمن» في المنطقة، وهو التحدي الأساسي لإسرائيل في المنطقة. واعتبر يعلون أن النظرة الإسرائيلية للأحداث في المنطقة العربية تختلف عن النظرة الغربية، حيث أن إسرائيل تنظر إلى المدى البعيد لما ستفرزه الأحداث في المنطقة العربية، وذلك على عكس النظرة الغربية التي تريد أن تجد حلولاً لكل القضايا الآن وحالاً. ويلمح يعلون بالذات

إلى المسألة الفلسطينية، والضغط الغربي على إسرائيل لحل هذه المسألة الآن وسريعاً، بينما يعتقد يعلون أن إسرائيل بإمكانها إدارة الصراع مع الفلسطينيين دون تسوية لسنوات قادمة، وتكون نتائج هذه الإدارة أقل ضرراً على إسرائيل من أي اتفاق نهائي مع الفلسطينيين.

واعتبر يعلون أن سقوط الإخوان في مصر أوقف المد الذي ابتدأ مع الثورة الإسلامية في إيران، ووصل ذروته في فوز الإخوان المسلمين في مصر. واعتبر أن مشاعر الارتياح في عواصم عربية سنية لم تكن صدفة. ويستمر في ذلك إلى النقطة الأهم في فهم التصور الإسرائيلي للمنطقة العربية، حيث يعتقد أن الأحداث الأخيرة أفرزت محاور جيواستراتيجية جديدة في المنطقة العربية، الأول، وهو المحور التقليدي، ولا جديد في ذلك بالنسبة لرؤية إسرائيل، أي المحور الشيعي الذي تغذيه إيران. وهو يشمل إيران ونظام الأسد وحزب الله، وانضمت إليه، إستراتيجياً وليس أيديولوجياً، روسيا. وهو محور مؤثر ومركزي في المنطقة. أما المحور الثاني، فهو المحور السنّي العربي، الذي يرى بالإخوان المسلمين تهديداً له (إضافة إلى تهديد المحور الشيعي)، ويشمل مصر، والأردن، والسعودية، والبحرين والكويت، وهو لا يشمل دولتين تدعمان الإخوان المسلمين، تركيا وقطر، اللتين يعتبرهما يعلون محوراً ثالثاً جديداً. وأضاف أن تركيا وقطر هما الدولتان الوحيدتان الداعمتان اليوم لحماس في غزة.

واعتبر يعلون أن إسرائيل تقيّم البيئة الإقليمية بعد سنوات من اندلاع الثورات العربية، كفترة تسويات في المنطقة؛ التسوية على الملف النووي

الإيراني، والتسوية على تفكيك السلاح الكيماوي السوري، والتسوية على الوضع الداخلي السوري من خلال جنيف ٢، والتسوية على المستوى الداخلي المصري من خلال خارطة الطريق، وفترة الشهور التسعة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي التي انتهت بالفشل بسبب الجانب الفلسطيني على حد تعبيره.

إعادة ترتيب التحديات والأولويات الإسرائيلية

في محاضرة له في مركز دراسات الأمن القومي، أشار بنيامين نتنياهو إلى ثلاثة تحديات تواجه دولة إسرائيل في هذه الفترة، وقد ذكرها بناء على الأهمية: الملف النووي الإيراني، التسوية السياسية مع الفلسطينيين، الاقتصاد العالمي.^{١٨}

وأكد بنيامين نتنياهو مجدداً في خطاب فوز حزبه في الانتخابات الأخيرة، على أهمية ومركزية الموضوع الإيراني، وصنّفه كقضية أولى من خمس قضايا ستهم بها الحكومة الإسرائيلية القادمة. ففي خطابه في الأمم المتحدة في تشرين الثاني العام ٢٠١٢، كان قد خصصه كله للملف النووي الإيراني، وتجاهل كلياً الملف الفلسطيني،^{١٩} وذلك على الرغم من أن الطلب الفلسطيني صوّت عليه في الدورة نفسها التي تحدث فيها نتنياهو عن الملف الإيراني، وذلك على عكس خطابه في دورة العام ٢٠١١، الذي خصصه كله تقريباً للملف الفلسطيني.^{٢٠} وظهر، بشكل واضح، أن الموقف الإسرائيلي الرسمي كان مخالفاً لمواقف الدول الغربية، حول الجدول الزمني لوصول إيران إلى قنبلة نووية، وحول طريقة

التعامل مع هذا الملف، حيث كان واضحاً أن إسرائيل لم تنظر بجدية إلى الحلول الدبلوماسية أو العقوبات الاقتصادية كحل لهدا الملف، وترى بالخيار العسكري الخيار الوحيد القادر على تدمير هذا المشروع، وهو ما لا يتفق مع موقف الدول الغربية.^{٢١}

وقد حدد رفائيل براك، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، في محاضرة له في الجامعة العبرية،^{٢٢} ثلاث قضايا أساسية تواجه السياسة الخارجية بعد الثورات العربية، مهمشاً الموضوع الفلسطيني، وهي بحسب ما أوجزها:

الملف الإيراني: ويتشعب إلى ثلاثة ملفات تعالجها الدبلوماسية الإسرائيلية:

١. المشروع النووي الإيراني، حيث يقف هذا المشروع على رأس سلم أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية.

٢. الصواريخ الإيرانية، وأشار إلى أن هنالك صواريخ إيرانية متطورة يصل عددها إلى ٣٠٠ صاروخ قادرة، ليس بلوغ إسرائيل فحسب، بل إلى أوروبا أيضاً.

٣. دعم إيران «للإرهاب»، وبخاصة المنظمات الفلسطينية، وحزب الله.

الربيع العربي: بداية أوضح السفير أن إسرائيل لا تحبذ استعمال كلمة «الربيع» في خطابها الدبلوماسي، وإنما تستعمل كلمة «التغيرات العربية».

وبيّن السفير أن هنالك متغيرات عدة سوف تلعب دوراً في التأثير على سياسات إسرائيل في المنطقة:

١. صعود قوة الجمهور العربي كعامل مؤثر على سياسات دول المنطقة.
٢. صعود التيار الإسلامي عموماً، وحركة الإخوان المسلمين خصوصاً، كقوى سياسية مركزية في العالم العربي.
٣. صعود قوى اجتماعية جديدة في المجتمعات العربية مثل المرأة والأقليات.

وبيّن السفير أن إسرائيل تراقب جيداً ما يحدث في مصر، إلا أنه حصر المصلحة الإسرائيلية في ذلك بما يحدث من تطورات في منطقة سيناء وصعود القوى المسلحة هناك وتهديدها للحدود الإسرائيلية. وتبعاً لهذه الأقوال، يمكن أن نشير إلى وجود أربعة أشكال إسرائيلية من التعامل مع المستجدات الإقليمية: أولاً: تسعى إسرائيل إلى الحفاظ على الاستقرار الإستراتيجي في المنطقة مع التغيرات التي تحدث في الأنظمة العربية. ثانياً: الحفاظ على علاقات إسرائيل الدبلوماسية التي كانت سائدة قبل الثورات العربية، وبخاصة مع مصر والأردن. ثالثاً: البحث عن فرص جديدة، حيث تحاول إسرائيل البحث عن مسارات سياسية جديدة في أعقاب التغيرات في العالم العربي، وذكر على ذلك مثال الحالة السورية، حيث تتوقع إسرائيل أن تكون هنالك فرص دبلوماسية جديدة مع انبهار النظام السوري. رابعاً: تهميش الموضوع الفلسطيني.

الغاز وسياسات الأطراف كسياسات لتعزيز الدور الإقليمي

يشكل الغاز الإسرائيلي منفذاً مهماً لإسرائيل على المستوى الإقليمي، من حيث أنه يؤكد أهميتها للدول المجاورة لها كمزود للطاقة، وتحديدًا الأردن ومصر، اللتين تنويان شراء الغاز من إسرائيل. ويشكل ذلك تطوراً نوعياً مهماً للتأثير الإسرائيلي، وحضور إسرائيل كدولة إقليمية، فبعد أن كانت إسرائيل تستورد الغاز من مصر، فإن المستقبل القريب قد يقلب الواقع، وتتحول إسرائيل إلى مصدرة الغاز إلى مصر. وعلى كل حال، فإن عامل الغاز سيلعب دوراً كبيراً في علاقات إسرائيل الإقليمية، فضلاً عن الدولية في المرحلة القادمة. وقد اعتبر سيلفان شالوم، وزير البنى التحتية، ووزير المياه والطاقة السابق، تعقيباً على توقيع اتفاق مبادئ بتصدير الغاز إلى للأردن، «هذا حدث تاريخي سيساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين إسرائيل والأردن، في هذه الفترة تتحول إسرائيل إلى دولة طاقة مهمة تزود احتياجات جيرانها من الطاقة، وتعزز مكانتها كطرف مركزي لتزويد الطاقة في المنطقة».^{٢٣}

على الجانب الآخر، وكجزء من محاولة إسرائيل مواجهة التغيرات الإقليمية، فإن السياسة الإسرائيلية الإقليمية تشهد عودة إلى منظور بن غوريون نحو إعادة إحياء «سياسة الأطراف»، وتتضمن دعم إقامة دولة كردية ودولة جنوب السودان. فقد صرح نتنياهو في حزيران العام ٢٠١٤ تصريحاً لافتاً، أن إسرائيل تؤيد إقامة دولة كردية في سورية والعراق.^{٢٤} وعلى الرغم من أن نتنياهو لم يكرر هذا التصريح علناً مرة

أخرى، فإنه يؤكد على وجود علاقات بين إسرائيل ونظام الحكم الذاتي الكردي في العراق، وهو ما يعيد إلى الأذهان التحالف القديم بين إسرائيل والأكراد في الستينيات، عندما دعمت إسرائيل الثورة الكردية ضد النظام المركزي العراقي كجزء من سياسة الأطراف التي بلورها بن غوريون في العقود الأولى بعد تأسيس إسرائيل.^{٢٥} وقد سبقت تصريحه نتيها هو جهود بذلها شمعون بيريس وأفيغدور ليرمان في محاولة لإقناع الإدارة الأميركية دعم دولة كردية مستقلة، حيث قال بيريس في لقائه مع أوباما في حزيران ٢٠١٤، أن «العراق يتفكك أمام أنظارنا، وإقامة دولة كردية مستقلة باتت حقيقة واقعية».^{٢٦} ينبع هذا الدعم من هدفين:

أولاً. تحويل الدولة الكردية لحاجز أمام تمدد داعش: في مقال كتبه كوبي ميخائيل المحاضر في «جامعة أريئيل»، في صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتيها هو والداعمة له، أشار إلى أن إقامة دولة كردية ستساهم في وقف تمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مشيراً إلى أن «إقامة دولة كردية في شمال العراق وسورية، وربط الحكم الذاتي في شمال العراق ومراكز الأكراد في شمال غرب سورية، سيتحول إلى عائق حقيقي (أمام تنظيم الدولة)، وإقامة هذا العائق في إطار دولة كردية، سيشكل عدالة تاريخية للأقلية الإثنية القومية الكبيرة والمجموعة، وخليفاً طبيعياً للغرب عموماً، فضلاً عن إسرائيل».^{٢٧}

ثانياً. إن إقامة دولة كردية مستقلة ستساهم في تعزيز التأثير الإسرائيلي على المستوى الإقليمي، حيث ستعزز إسرائيل علاقتها مع الدولة

الجديدة بسرعة، وتشابك معها في مصالح اقتصادية عديدة، وأهمها الغاز والنفط والسلاح، كما أن هنالك ١٥٠ ألف يهودي يعيشون في إسرائيل من أصل كردي،^{٢٨} تربطهم علاقات حنين مع بلدتهم الأصلي.

يأتي تصريح نتنياهو حول دعم الدولة الكردية في سياق سياسة تحالفات أوسع من سياسة الأطراف التقليدية التي رفعها بن غوريون، فإسرائيل اعترفت بدولة جنوب السودان بعد استقلالها، وتسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز علاقاتها مع إفريقيا، حيث وضع ليرمان، عندما شغل منصب وزير الخارجية، القارة الإفريقية في سلم أولويات الدبلوماسية الإسرائيلية، وزار دولها مرات عديدة، وكذلك الأمر فإن الاعتراف بدولة كردية مستقلة سبقه تعزيز إسرائيل لعلاقاتها مع الساحة الخلفية للعراق وإيران في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

إذن، ولتلخيص هذه النقطة المهمة في التوجهات الإسرائيلية بعد الثورات العربية، فإننا سنشهد في المرحلة القادمة قيام إسرائيل بتعزيز وتوسيع سياسات «تحالف الأطراف»،^{٢٩} التي تعني تعزيز التحالفات مع دول محيطة بالبيئة الإقليمية، ونذكر ما تم إنجازه إسرائيلياً حتى الآن:

أولاً. اصطفاًف جديد مع اليونان وقبرص تجمععه محاولة عزل الدور التركي كجزء من إجبارها على عقد اتفاق المصالحة مع إسرائيل العام ٢٠١٦، وتعزيز التأثير الإسرائيلي في الاتحاد الأوروبي. تعزيز العلاقات مع الهند بشكل غير مسبوق، وذلك في تقاطع مصالح

أيديولوجي وإستراتيجي نابع من التفاهم حول «الإرهاب الإسلامي» كعدو مركزي، وتوجهات يمينية قومية مشتركة، كما تعزز إسرائيل علاقتها مع دول الاتحاد السوفيتي السابق في محاول لمحاصرة إيران من الخلف.

ثانياً. تستمر إسرائيل في محاولتها بناء علاقات لها في القارة الأفريقية، فقد تم افتتاح ثلاث سفارات جديدة لدول أفريقية في العام المنصرم (جنوب السودان، رواندا، زامبيا)، وذلك إضافة إلى إحدى عشرة سفارة لدول أفريقية في إسرائيل.

ثالثاً. تعزيز العلاقات مع الهند، التي تحولت في السنوات الأخيرة من مرحلة التعاون إلى مرحلة التحالف الإستراتيجي في ظل الحكومة اليمينية في الهند.

رابعاً. توثيق التحالفات القائمة وتوسيعها في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق المجاورة للمحيط العربي.

الخلاصة

مثلت التحولات الإقليمية من جهة، والسياسات الإسرائيلية نحو التكيف مع هذه التغيرات من جهة ثانية، فرصة لإسرائيل لإعادة بلورة إستراتيجية إقليمية تسعى إلى تهميش الموضوع الفلسطيني، فتعزيز علاقاتها مع دول إقليمية ودول أطراف للإقليم تصب من وجهة النظر الإسرائيلية، من بين ما تصب، نحو تهميش المسألة الفلسطينية. وعلى

الرغم من أن الدول التي عززت علاقتها مع إسرائيل في هذه الفترة لم تربط بين الموضوع الفلسطيني وعلاقتها مع إسرائيل، فإن الأخيرة اعتبرت ذلك انتصاراً لتوجهاتها السياسية العامة، وتجاه القضية الفلسطينية خصوصاً. حري بنا القول إن هذه العلاقات قد تؤثر في المستقبل على توجهات هذه الدول من المسألة الفلسطينية، وإن بشكل شكلي، كما حدث مع الهند واليونان. علاوة على ذلك، ترى إسرائيل أن تعزيز علاقتها الإقليمية سوف يضعف عزل إسرائيل دولياً، ويشكل رداً على محاولات السلطة الفلسطينية تدويل القضية الفلسطينية. وفي خضم التحولات الإقليمية، طرحت إسرائيل موقفاً متناقضاً لأول وهلة، إلا أنه ينسجم مع المراوغة الإسرائيلية، فمن جهة، ترفض إسرائيل تدويل القضية الفلسطينية بادّعاء أن أي حل يجب أن يتم في إطار مفاوضات مباشرة بين الجانبين، ومن جهة أخرى تطرح فكرة التسوية الإقليمية كمقدمة للتسوية مع الفلسطينيين. والمفارقة أن التغييرات الإقليمية دفعت اليمين الإسرائيلي إلى الاعتماد في رفضه لكل تسوية مع الفلسطينيين بالادّعاء أن التسوية الإقليمية هي الإطار للتسوية مع الفلسطينيين، فمن جهة يرفض اليمين الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الوطنية، ومن جهة أخرى يتفاخر بكون إسرائيل لم تعد العدو الأول للعرب، لا بل إنها تعزز علاقتها مع دول إقليمية على الرغم من موقفها من الموضوع الفلسطيني، وهو تحول جدير بالاهتمام والانتباه.

القسم الثالث

**نماذج من تغير البيئة الإقليمية
العربية لإسرائيل**

القسم الثالث

نماذج من تغير البيئة الإقليمية العربية لإسرائيل

يهدف هذا المبحث إلى عرض بعض النماذج من العلاقات الإسرائيلية مع البيئة الإقليمية العربية بعد الثورات العربية، وبخاصة مع الدول المجاورة لإسرائيل، التي تؤثر بشكل مباشر على مكانة إسرائيل الإقليمية، ومن شأنها التأثير على الحالة الفلسطينية. وسيتيم عرض ثلاثة نماذج: مصر، الأردن، سوريا.

العلاقات الإسرائيلية المصرية بعد الثورة

شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية تحولاً جديداً في أعقاب الثورة المصرية، ويمكن الادعاء أنه بعد مرور عام على الثورة استطاعت إسرائيل فهم المشهد المصري ومحاولة التأقلم مع الواقع الجديد فيها. وقد تميزت العلاقة بعد الثورة بمحاولة الطرفين التأقلم مع التغيرات التي حدثت في مشهد العلاقات الخارجية للبلدين، فإسرائيل بدأت تتأقلم، أو تحاول التأقلم، مع واقع مصر بعد الثورة، كما أن مصر بعد

صعود الإخوان المسلمين بدأت تتأقلم مع وجود إسرائيل على جبهتها في سيناء. تنطلق الرؤية الإسرائيلية في علاقتها مع مصر من أهمية الحفاظ على اتفاق السلام بين البلدين كحد أدنى، والحفاظ على التنسيق الأمني فيما يخص منطقة سيناء التي تحولت إلى منطقة مهمة في الأجندة الأمنية الإسرائيلية، وبالطبع أهمية الدور المصري في وقف إطلاق النار في الحرب على قطاع غزة العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤، وفي صفقة تبادل الأسرى. ٣٠

اهتمت إسرائيل بالأحداث في العالم العربي، ولكن ما يحدث في مصر يعينها بشكل خاص، فالتخوف الإسرائيلي ينحصر تحديداً حول مصر؛ فمصر هي «الكنز الاستراتيجي» حسب التعبير الإسرائيلي، وفقدان مصر سيعيد رسم الخارطة الإقليمية من جديد على المستوى الإستراتيجي والسياسي. بالنسبة لإسرائيل، فإن السلام مع مصر كان بارداً، إلا أن برودة السلام مع مصر أهون من حر الحرب معها، أو حالة العداء معها. تخشى إسرائيل أن خسارة مصر، سوف تجعلها في قائمة الدول التي خسرتها إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لهذا تحاول إسرائيل الحفاظ على حالة السلام معها حتى مع صعود التيار الإسلامي، وانتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر.

خسرت إسرائيل دولتين إقليميتين مركزيتين بسبب صعود الإسلام السياسي فيهما، إيران وتركيا. وعلى الرغم من أن خسارتها في الحالة التركية ليست شبيهة للحالة الإيرانية، فالحزب الحاكم في تركيا لم يقطع علاقته مع إسرائيل، فإن مستوى العلاقات الإستراتيجية بين البلدين لم تعد كما في الماضي. ظلت إيران حليفاً إستراتيجياً مهماً لإسرائيل

حتى الثورة الإسلامية في نهاية السبعينيات، وحوّل الصعود السياسي الإسلامي إيران من دولة حليفة إستراتيجياً لإسرائيل إلى دولة تعتبر اليوم التهديد الإستراتيجي المركزي لها. وعلى لسان بعض السياسيين الإسرائيليين وأهمهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، تشكل إيران خطراً وجودياً على إسرائيل. كما شكلت تركيا حتى صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي العام ٢٠٠١، حليفاً إستراتيجياً تبلور على مدار عقود، وتوج بالاتفاق الإستراتيجي العام ١٩٩٥، إلا أن صعود الإسلام السياسي أدى إلى تآكل هذا التحالف والعلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوى منه، وإلغاء أي تعاون عسكري وأمني وسياسي بين البلدين. ولا يخفي الإسرائيليون أن ذلك لا ينبع فقط من خلافات سياسية طرأت على علاقات البلدين في السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد أحداث سفينة «مرمرة»، بل بسبب أيديولوجية حزب العدالة والتنمية وتوجهه الإسلامي.^{٣١}

في أعقاب انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، كان لدى إسرائيل ثلاثة مخاوف أساسية، كما يشير إلى ذلك الباحث الإستراتيجي أفرايم بلوم: الخوف من أن تتحول مصر إلى دولة معادية، وتقوم بإلغاء اتفاق السلام أو تفريغه من مضمونه، التخوف من أن تتحول شبه جزيرة سيناء لقاعدة هجمات على إسرائيل من طرف منظمات جهادية وفلسطينية، التخوف من أن تدعم مصر حكم حماس في قطاع غزة، وتمنع التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين.^{٣٢}

نظرت إسرائيل إلى صعود التيار الإسلامي في مصر، وفوز محمد مرسي رئيساً لمصر بترقب وحذر شديدين.^{٣٣} وعلى الرغم من أنها لم تكن تخشى تكرار السيناريو الإيراني، فإنها كانت تخشى تكرار السيناريو التركي في مصر مثل تخفيض مستوى العلاقات إلى الحد الأدنى. وعلى الرغم من الأهمية التي كانت لإيران وتركيا في المنظومة الإستراتيجية التاريخية التي أسسها دافيد بن غوريون، فإن مصر أكثر أهمية إستراتيجياً لإسرائيل، حيث أن مصر تعتبر دولة حدودية، وخاضت حروباً سابقة مع إسرائيل، وترتبطها مع إسرائيل قضايا مشتركة مثل القضية الفلسطينية، ومسألة قطاع غزة، وقناة السويس، وشبه جزيرة سيناء، وهي الدولة المحورية في العالم العربي وقائدة الدبلوماسية العربية، ما يجعل مصر في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي أكثر أهمية، والتخوف من فقدانها بسبب صعود التيار الإسلامي أكثر حدة من تركيا، وحتى من إيران الشاه.

وحرصت إسرائيل على الحفاظ على اتفاق السلام بقدر ما تستطيع، وبخاصة الملحق العسكري فيه، وقد اتبعت إسرائيل خلال هذه المرحلة، منذ سقوط مبارك وحتى صعود الإخوان للحكم، سياسة ضبط النفس في التعامل مع مصر، والمقصود بضبط النفس عدم الانجرار وراء التصعيد أو التصعيد المتبادل. فعندما قطعت الشركة المصرية إمداد الغاز لإسرائيل وألغت اتفاق الغاز، تعاملت إسرائيل مع الأمر وكأنه خلاف اقتصادي وتجاري بين الشركة الحكومية المصرية وبين شركة (EMG) التي تشتري الغاز من مصر وتصدّره إلى إسرائيل. وقد أصدرت إسرائيل بياناً رسمياً أكدت خلاله أن إلغاء اتفاقية الغاز

هو خلاف تجاري وليست له أي أبعاد سياسية، وخرج نتيا هو شخصياً وأكد على هذا التوجه، وذلك على الرغم من أن بنيامين بن أليعزر الذي بلور هذا الاتفاق عندما شغل منصب وزير الطاقة، وكان صديقاً حميماً للرئيس المصري السابق حسني مبارك، اعتبر أن إلغاء اتفاقية الغاز يفرغ اتفاق السلام من مضمونه، لأن اتفاق الغاز كان النتاج العملي والرمزي الوحيد لاتفاق السلام.^{٣٤} وقد مارست إسرائيل «سياسة ضبط النفس» في أحداث اقتحام السفارة الإسرائيلية في ٩ أيلول ٢٠١١، وفيها اتهمت المتظاهرين بأنهم كانوا نشطاء إسلاميين، إلا أن رد فعلها كان شكر المجلس العسكري على إنقاذ عمال السفارة، وليس التنديد بهذا العمل. لقد كانت سياسة إسرائيل تهدف إلى الحفاظ على السلام بين البلدين بحده الأدنى.

استبعد عوديد عيران الباحث في مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب أن تقوم مصر بإلغاء بنود في اتفاق السلام بشكل أحادي الجانب، أو حتى تقديم طلب لإلغاء العلاقات الدبلوماسية، ففي حالة وجهت مصر طلباً لإلغاء العلاقات الدبلوماسية، فإن إسرائيل سترفض بشكل قاطع، أما إذا قامت مصر بقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل أحادي الجانب، فإن ذلك سيعتبر خرقاً لاتفاق السلام الذي نصّ على عدم اتخاذ أي طرف خطوات أحادية الجانب، وفي هذه الحالة قد يتخذ الكونغرس الأميركي خطوات ضد مصر، وذلك بناء على الأساس القانوني الذي بموجبه التزمت الولايات المتحدة الأمريكية أمام إسرائيل، بأنه في حالة خرق اتفاق السلام، أو التهديد بخرقه،

فإنها ستعمل على اتخاذ خطوات توقف هذا الخرق أو تمنعه. وبناء على ذلك يعتقد عيران أن مصر ستمتنع عن اتخاذ خطوات تخرق فيها اتفاق السلام مع إسرائيل، حتى في فترة حكم الإخوان.^{٣٥}

وواجهت العلاقات مع مصر في فترة مرسي تحديين بالنسبة لإسرائيل؛ الأول انطلاق عمليات عسكرية من سيناء ضد أهداف إسرائيلية، وبخاصة العملية التي نفذتها مجموعة جهادية في آب ٢٠١٢، وذلك في طريقها لتنفيذ عملية داخل إسرائيل، وسقط خلالها ١٦ جندياً وضابطاً مصرياً، حيث فشلت العملية بسبب معلومات استخباراتية إسرائيلية مسبقة. والثاني الحرب على غزة في تشرين الثاني ٢٠١٢. وفي كلتا الحالتين، عبرت إسرائيل عن رضاها من الموقف المصري، ففي حادثة سيناء وافقت إسرائيل بصمتها وبموافقتها أحياناً على إدخال قوات مصرية إلى سيناء لمحاربة المجموعات المسلحة، كما أن الدور المصري كان فاعلاً ونشطاً في الحرب على غزة، والتوصل إلى اتفاق هدنة لوقف إطلاق النار، وفي أعقاب الحرب على غزة صرح أكثر من مسؤول إسرائيلي عن رضاهم من الدور المصري والتنسيق بين البلدين خلال فترة حكم مرسي للبلاد.

يعتقد الباحث الإستراتيجي شلومو بروم أن إسرائيل تعي جيداً أنها يجب أن تتصرف بضبط نفس في سيناء وقطاع غزة، حتى لا تهدد عملياتها في المنطقتين العلاقات مع مصر، وتعلم إسرائيل أنها يجب أن تعمل جاهدة لتقليل حالات التدخل في المنطقتين، وهذا ما فعلته عندما زودت مصر بمعلومات استخباراتية عن العملية في آب ٢٠١٢.^{٣٦}

وبالفعل، فإن إسرائيل اتخذت خطوة مهمة في هذا السياق، وهي بناء الجدار الحدودي مع مصر، وذلك لمنع تسلل المهاجرين من أفريقيا إليها، ولصد هجمات مسلحة من داخل سيناء.

وأصدر مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، كتاباً يلخص تمريناً سياسياً-أمنياً افتراضياً لاندلاع أزمة أمنية في سيناء وانعكاساتها على العلاقات المصرية الإسرائيلية. وجاء هذا التمرين في أعقاب سلسلة من الأحداث الأمنية في سيناء، كان منها مقتل الجنود المصريين، ومحاولة تنفيذ عملية عسكرية في إسرائيل من قبل جماعات جهادية مسلحة. وقد بيّن التمرين الافتراضي الذي جسده أكاديميون وسياسيون ورجال أمن وعسكر في المعهد، أن الهدف المصري سيكون خلال الأزمة هو استغلالها لتعزيز التواجد المصري في سيناء، وذلك كمقدمة لتغيير اتفاقية السلام، وبخاصة الملحق العسكري منه. وفي هذا السياق سوف يكون أمام مصر خياران، الأول تغيير الاتفاق ولكن ليس إلغائه، وبخاصة الجانب العسكري فيه، ووضع إسرائيل في معضلة في هذا الإطار؛ بين تغيير في الملحق الأمني والعسكري وبين إجراء تفاوض جديد على تسويات أمنية جديدة. والخيار الثاني بالنسبة لمصر، سيكون القيام بعملية أحادية الجانب من خلال إدخال قوات عسكرية وأمنية مصرية على المنطقة المحظورة، وذلك ليشكل نقطة تفاوض مع إسرائيل.^{٣٧}

أما بالنسبة لرؤية إسرائيل لعلاقتها مع مصر، فقد توصل التمرين الافتراضي إلى أن الإستراتيجية الإسرائيلية تشمل مركبات عدة، منع التصعيد مع مصر حتى لا يؤدي إلى انهيار اتفاق السلام، ومنع تحويل

سيناء إلى منطقة لا تستطيع إسرائيل التعايش معها، وقد كان أمام إسرائيل خياران، الأول عملية إسرائيلية متواضعة لا تهدد السيادة المصرية، وهو خيار لم تقم به إسرائيل في الواقع خلال هذه الفترة. أما الخيار الثاني، فهو تزويد مصر بمعطيات ومعلومات، والعمل مع الولايات المتحدة للضغط على مصر وإحراجها.

وقد افترض التمرين، أن إسرائيل لن تتهاون في ضرب الخلايا المسلحة في سيناء، إذا كانت لديها معلومات بأن هذه الخلايا تخطط لتنفيذ عمليات عسكرية في إسرائيل، ولن تفكر في أبعاد ذلك على العلاقات بين البلدين. وجاء هذا الافتراض في أعقاب مقتل جنود مصريين العام ٢٠١٢ في سيناء، ودخول القوات المصرية إلى سيناء دون تنسيق مع إسرائيل (هذا ما افترضه التقرير)، فقد اتخذت إسرائيل في الواقع خطوات عدة:

أولاً. ضرب الخلايا المسلحة في غزة، وذلك لإرسال رسالة واضحة لمصر أن إسرائيل لن تتهاون في حالة إطلاق النار على إسرائيل، حتى لو أدى ذلك إلى دفع ثمن دبلوماسي مع مصر (وهذا ما حدث فعلياً في الحرب على غزة العام ٢٠١٢)، ومما سيعزز هذا التوجه هو أن الثمن الذي ستدفعه إسرائيل بالنسبة لعلاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية سيكون ضئيلاً جداً، وفي الوقت نفسه ترضي الرأي العام الإسرائيلي الذي يريد أن يرى رد فعل إسرائيل قوياً ومثابراً في ظل الربيع العربي.

ثانياً. في حالة إدخال قوات مصرية إلى سيناء بدون تنسيق مع إسرائيل، فإن إسرائيل سوف تتبع الخطوات التالية في علاقتها مع مصر، ستعمل إسرائيل على تخفيف حدة التوتر مع مصر، والإعلان عن استعداد إسرائيل للتفاوض من جديد على الملحق العسكري في اتفاق السلام، وفي الوقت نفسه تنبيه مصر من أن أي تغيير يجب أن يتم بشكل ثنائي ومتفق دون خطوات أحادية الجانب على الأرض. ويعتقد المشاركون في التمرين الافتراضي أن إسرائيل ستكون مستعدة لفتح الملحق العسكري من جديد، لأن السياق السياسي والعسكري الذي فرضه الملحق العسكري في أواخر السبعينيات غير صالح في السياق الحالي.^{٣٨}

قدم التمرين الافتراضي، الذي اعتمد الكثير منه على وقائع على الأرض، توصيات عدة للحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع مصر في فترة حكم الإخوان، ومنها.^{٣٩}

أولاً. العمل على وضع خطة ثلاثية تشترك فيها إسرائيل ومصر والولايات المتحدة لعلاج الوضع في سيناء، وذلك في إطار الطلب الأميركي من إسرائيل أن تقوم الأخيرة بتبني مواقف إستراتيجية إقليمية معتدلة.

ثانياً. يجب أن تعمل إسرائيل مع الولايات المتحدة على تمكين مصر من بسط سيطرتها وسيادتها على سيناء.

ثالثاً. إبداء استعداد إسرائيلي للموافقة على الطلب المصري لفتح الملحق العسكري (إعادة التفاوض حول بنوده) حيث أن هذه الخطوة ستجدد اتفاق السلام وتعزز التزام النظام المصري الجديد بالاتفاق.

رابعاً. على الدول الثلاث العمل على منع دخول إيران إلى سيناء، ومنها إلى قطاع غزة.

راقبت إسرائيل عن كثب تحركات الجيش المصري في سيناء بعد الثورة، وقد أبدى الكثير من المسؤولين الإسرائيليين رضاهم عما يقوم به الجيش المصري من عمليات عسكرية في سيناء، وبخاصة بعد أن تعرضت إسرائيل لهجمات صاروخية عدة قادمة من الأراضي المصرية.

رسمياً، لم تبد إسرائيل الرسمية موقفاً صريحاً من الأحداث الداخلية في مصر، وتأثير ذلك على العلاقات بين البلدين، في المقابل تناقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن إسرائيل ضغطت على الولايات المتحدة في محاولة لمنع قطع المساعدات العسكرية عن الجيش المصري الذي يقوم بعمليات ضد الجماعات المسلحة في سيناء، كما تعتبر إسرائيل أن المساعدات الأميركية لمصر، وبخاصة العسكرية، هي مركب من مركبات اتفاق كامب ديفيد، وتحشى أن يؤدي قطع المساعدات إلى التأثير السلبي على التزام مصر بالاتفاق.^{٤٠} يمكن القول حتى الآن أن الموقف الإسرائيلي من الأحداث في مصر لم يتجاوز الإطار الأمني، ومنذ الثورة المصرية وحتى صعود السيسي للحكم، حققت إسرائيل هدفها المركزيين من علاقتها

مع مصر بعد الثورة، وهما أولاً: الحفاظ على اتفاق كامب ديفيد دون تعديلات، وبخاصة في ملحقة العسكري. ثانياً: حفظ حدودها الأمنية مستقرة وهادئة نسبياً مع مصر، وقد استطاعت إسرائيل تحقيق الهدفين حتى هذه اللحظة، ونعتقد أن إسرائيل لم تطمح في العامين الأولين بعد الثورة في أي شيء يتجاوز هذين الهدفين في ظل غياب الاستقرار الداخلي في مصر، وغياب أفق سياسي واضح في المشهد المصري. وقد شنت حرباً على قطاع غزة العام ٢٠١٢ كان من أهدافها، محاولة لفحص رد الفعل المصري في ظل حكم الإخوان في مصر، الذي تبين دعمه لحركة حماس في الحرب دون أن يمس ذلك بعلاقات مصر مع إسرائيل.

تميزت العلاقات الإسرائيلية المصرية بعد إسقاط حكم الإخوان في مصر العام ٢٠١٣، بتحديد المصالح المشتركة بين الدولتين، وبخاصة بعد صعود عبد الفتاح السيسي إلى الحكم. وقد ساهمت الحرب على غزة في صيف ٢٠١٤، في توضيح هذه العلاقة بشكل كبير، وتحديد المصالح المشتركة بين الطرفين، التي تتمثل في محاربة «الإرهاب» في سيناء كمصلحة مصرية بالدرجة الأولى، والاتفاق على الخطوط العريضة بالنسبة لمستقبل قطاع غزة. وخلال الحرب على غزة، رفضت إسرائيل كل المبادرات للوصول إلى تهدئة ما عدا الورقة المصرية، حتى عندما تبنى وزير الخارجية الأميركي الوساطة القطرية التركية في البداية، رفضت إسرائيل التعامل مع هذه الوساطة، وأصررت على الورقة المصرية، حيث رأت إسرائيل أن الدور المصري في حل الأزمة يجب

أن يكون الدور المركزي والمحوري، وقد غطت الصحافة الإسرائيلية الدور والموقف المصري بإيجابية كبيرة جداً، ما أثر على مواقف الجمهور الإسرائيلي. ففي استطلاع رأي حول الدور المصري كوسيط نزيه بين إسرائيل وحماس، أشار ٦٠٪ من اليهود إلى أنهم يعتمدون على مصر برئاسة السيسي كوسيط نزيه بين الطرفين.^{٤١}

أعطت إسرائيل دوراً مركزياً لمصر حتى على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، مع التأكيد أن الدور المصري ليس نتاج رغبة إسرائيلية فحسب، بل نتاج رغبة مصرية في تحديد مستقبل قطاع غزة المتأخم لحدودها. ويعتبر بعض الباحثين الإسرائيليين أن الولايات المتحدة، ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، لم تكن اللاعب المركزي في التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والطرف العربي. وجرى ذلك لأن الطرفين المركزيين في الأزمة (مصر وإسرائيل) لم يرغباً بإعطاء دور مركزي للولايات المتحدة، فمصر كانت علاقتها متوترة مع الإدارة الأمريكية بسبب موقف الأخيرة المتردد من دعم النظام الجديد، بينما سادت في الخلفية علاقات توتر بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية حول ملفات عديدة وترسبات شخصية بين أوباما و نتنياهو، وقد تعمق التحالف بين مصر وإسرائيل خلال الأزمة ضد الدور الأمريكي بعد قمة باريس التي استثنت الدور المصري والإسرائيلي، وأعطت مكانة للدور القطري والتركي خصوم مصر وإسرائيل معاً. إستراتيجياً، قربت الحرب على غزة وجهات النظر بين إسرائيل ومصر، فالطرفان باتت مصالحهما مشتركة بالنسبة لمستقبل قطاع غزة، فالموقف

المصري يرى في حماس جزءاً من حركة الإخوان المسلمين التي تم تعريفها كجماعة إرهابية، تشترك في المسؤولية عن الإرهاب في سيناء، وفي هذه النقطة تلتقي إسرائيل مع مصر في اعتبار حماس حركة إرهابية، كما أن مصر تريد أن ترى السلطة الفلسطينية فاعلة بشكل أكبر في قطاع غزة، ولا تزال مصر مصرة على موقفها أن أي تفاهات حول معبر رفح ستم مع السلطة الفلسطينية وليس مع حماس.^{٤٢} وهذا ما ينسجم مع الموقف الإسرائيلي بالنسبة لقطاع غزة، ولكن يبقى الفرق بين الطرفين أن مصر تريد أن ترى السلطة الفلسطينية في مركز القطاع كسلطة فعلية، بينما تريد إسرائيل ذلك في الأطراف - المعابر.^{٤٣} تريد إسرائيل إبقاء الانقسام على المشهد الفلسطيني لإضعاف حماس والسلطة الفلسطينية في الوقت نفسه، بينما ترى مصر أهمية إعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة من جديد، وتعتقد أن إضعاف حركة حماس سيحقق هذا الهدف.

استمرت العلاقات المصرية الإسرائيلية بالعودة إلى سابق عهدها قبل الثورة، وتمثل ذلك في افتتاح السفارة الإسرائيلية في القاهرة بعد أن تم إغلاقها لمدة أربع سنوات. وتشير بعض التقارير،^{٤٤} إلى أن مصر تُشكل عاملاً مهماً في حسابات إسرائيل نحو المصالحة مع تركيا، الأمر الذي أعاق توقيع اتفاق المصالحة بينهما (وقعت الدولتان اتفاق المصالحة مؤخراً)، حيث ذكرت تلك التقارير أن مصر مارست ضغوطاً على إسرائيل من أجل منع هذه المصالحة، أو الحصول على معلومات تتعلق بنود المصالحة قبل الاتفاق، ويبدو أن القلق المصري يتعلق بكون

المصالحة مع تركيا سوف تؤثر على الأوضاع في قطاع غزة، من خلال تعزيز الدور التركي في قطاع غزة، وتقربها من الحدود المصرية، وتحسن مكانة تركيا الإقليمية التي باتت مركبة ومعقدة بعد الثورات العربية.

التصور الإسرائيلي للواقع السوري بعد الثورة

تصدرت المسألة السورية مساحة كبيرة من الاهتمام الإسرائيلي على المستوى الإقليمي، ويبدو الموقف الإسرائيلي تجاه الملف السوري اليوم أكثر غموضاً مقارنة مع السنوات السابقة، ففي بداية الثورة السورية، كان الموقف الإسرائيلي الواضح هو الرغبة في إسقاط النظام، وقد كان ليرمان أحد الداعمين لهذا الموقف، إلا أن الموقف الإسرائيلي الحالي، كما يظهر، فإنه عدم تفضيل طرف على آخر، وإنما تطمح إسرائيل أن يساعدها المشهد السوري على تحقيق أهدافها الإستراتيجية على المديين القريب والبعيد، ومنها تفكيك السلاح الكيماوي السوري، وهو ما حدث فعلاً، وتراقب إسرائيل تنفيذ هذا الاتفاق عن قرب لما يحمل من انعكاسات على جدية الدول الكبرى في تفكيك السلاح الإستراتيجي السوري من جهة، وما يحمل من إشارات على جدية هذه الدول حول تنفيذ الاتفاق على المشروع النووي الإيراني من جهة ثانية،^{٤٥} إضافة إلى الهدف الإسرائيلي بمنع نقل أي نوع من السلاح خارج الحدود السورية لجهات معادية لإسرائيل، وبالذات الأسلحة التي لها مميزات نوعية، وقد تؤثر على الميزان الإستراتيجي والتفوق النوعي لإسرائيل في المنطقة. وقد طبقت إسرائيل سياسة الخطوط الحمراء في المشهد السوري، فحتى كانون الثاني ٢٠١٣، لم تشن إسرائيل أي هجوم عسكري في سوريا، إلا

أنه بعد كانون الثاني باتت هذه السياسة جزءاً من الممارسة الإسرائيلية في المشهد السوري، وضمن سياسة الخطوط الحمراء التي اعتادت إسرائيل على وضعها لتحديد سلوكها العملي، فقد شنت إسرائيل هجمات متكررة على إرساليات أسلحة من سوريا إلى لبنان منذ العام ٢٠١٣ وحتى الآن. وجاءت السياسة الإسرائيلية في هذه العمليات ضمن تصور إسرائيلي أن الهجمات الإسرائيلية لن تتسبب في تصعيد الجبهة مع سوريا أو لبنان، وذلك لسببين؛ الأول أن الطرفين مشغولان بالحرب الداخلية في سوريا والصراعات داخل لبنان، ولن يخاطر النظام السوري بتصعيد الجبهة مع إسرائيل، لأن رد الفعل الإسرائيلي قد يكون ثمنه إسقاط النظام كما حددت بذلك دوائر إسرائيلية. وكما أكد على هذا الموقف نتنياهو ويعلنون مراراً، ففي تصريح ليعلون، قال: «بإمكان مواطني إسرائيل أن يكونوا هادئين، ولا ينبغي التزود بسرعة بأقنعة واقية من أسلحة غير تقليدية، وسيكون هناك من سيدفع ثمناً غالياً إذا ما هوجمت إسرائيل». ^{٤٦} أما الثاني، فيعود إلى إدراك الطرف السوري أن التدخل الإسرائيلي هو محدود وغير إستراتيجي، وتضبطه خطوطه الحمراء المتعلقة بنقل السلاح السوري النوعي لجهات معادية لإسرائيل، ولا يهدف إلى تغيير موازين القوى في الساحة السورية. ^{٤٧}

وصرح وزير الدفاع السابق، يعلون، بأن موقف إسرائيل هو عدم التدخل في المشهد السوري، «نحن لا نريد أن نسقط هذا أو نُملِّك ذاك». ولكنه أشار إلى أن إسرائيل وضعت ثلاثة خطوط حمراء، إذا تم اجتيازها فإن إسرائيل ستتدخل لتحقيق مصالحها، الأول، إذا تم نقل سلاح من

سوريا إلى أي جهة مناهضة لإسرائيل مثل حزب الله. الثاني، نقل سلاح كيموي إلى جهة معادية لإسرائيل. ثالثاً: انتهاك السيادة الإسرائيلية، معتبراً يعلون الجولان جزءاً من هذه السيادة... بينما يعتقد آخرون أن إسرائيل لم تعد طرفاً محايداً في المسألة السورية، بل باتت طرفاً مؤثراً في مستقبل هذه القضية.^{٤٨} أما بالنسبة للمحور اللبناني، فاعتبر يعلون أن إسرائيل حذرة جداً في التعاطي مع هذا الملف، واعتبر أن حرباً سنوية شيعية تدور في لبنان بعد دخول منظمات القاعدة والجهاد العالمي إلى لبنان لمحاربة حزب الله.

واعتبر يعلون أن جزءاً من سياسة إسرائيل تجاه الملف السوري يتعلق بوجود ثلاثين ألف مقاتل من حركات الجهاد العالمي في سوريا، وهم يشكلون لإسرائيل عدواً محتملاً في المستقبل، ولكنه أكد أن التقييم الإسرائيلي أن هذه المنظمات لا توضع إسرائيل حالياً على رأس سلم أولويات عملها، بل تهدف أولاً إلى السيطرة على الدول المحيطة بإسرائيل وتهديدها، وهو باعتقاده يمكن إسرائيل من صياغة تحالفات جديدة، أو تعاون في المنطقة أمام هذا العدو أو التحدي المشترك. وقد صرح عاموس جلعاد رئيس الشعبية الأمنية السياسية في وزارة الخارجية بأن «سوريا هي دولة ميتة»، وعلى إسرائيل أن تبقى جاهزة في حالة سقوط النظام هناك.^{٤٩}

تابعت إسرائيل باهتمام التحرك الدولي في الشأن السوري، وبخاصة في أعقاب التحضيرات التي أعدت لضربة عسكرية أميركية في سوريا. وصرح وزير العلوم، آنذاك، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)

السابق يعقوب بيرى (حزب يوجد مستقبل)، أن إسرائيل في «ورطة سياسية» حيال الوضع في سوريا، «فإذا رحل الأسد، قد نرى مكانه نشطاء الجهاد الإسلامي والقاعدة. وهذا ليس تطوراً جيداً؛ إذ أننا نريد أن يكون أماننا نظام منظم ومستقر. وهذه هي نظرتنا حيال مصر أيضاً. وقد كنا بصورة طبيعية ضد محمد مرسي والإخوان المسلمين، لكن كان لديك جار بإمكانك التحدث معه. وهنا تقف أمامك جماعات من المتمردين والعنفين، ووضعنا قد يكون أسوأ بكثير».^{٥٠}

وتابع بيرى أن هذا لا يعني أن على إسرائيل ضبط نفسها في حال تعرضت لهجمات سورية، وإنما «أن نرد بحساب. فإذا أصاب صاروخ منقطة مفتوحة، سنرد على مصدر النيران وبذلك ينتهي الأمر. وإذا سقطت صواريخ في حيفا وأصيب مواطنون، سنرد بشدة أكبر. والأمر المهم الآن هو أنه يحظر أن تبقى في ترسانة نظام الأسد أسلحة غير تقليدية. وينبغي أن نتذكر أن سورية هي ملعب إيراني، وكل ما نفعله هناك ينعكس على الحملة ضد إيران».

إلا أن سفير إسرائيل في أميركا، آنذاك، مايكل أوران، وقبل أن ينهي مدته قال في مقابلة مع صحيفة جيزوزلم بوست: «إن إسرائيل تفضل الثوار على نظام الرئيس السوري بشار الأسد»، قائلاً: «رسالتنا كانت دائماً أننا نريد أن نرى ذهاب بشار الأسد، دائماً فضلنا المجموعة السيئة التي لا تؤيدها إيران على أولئك الذين تؤيدهم إيران، حتى تلك المجموعة السيئة الذين ينتمون إلى القاعدة، نحن نعلم أنهم أناس سيئون جداً، ولكن الخطر الكبير جداً لإسرائيل هو المحور الاستراتيجي الذي يبدأ

من طهران، يستمر في دمشق وينتهي ببيروت، وننظر إلى نظام الأسد كحلقة مهمة في هذا المحور». وقد نفى في حينه ديوان رئيس الحكومة أن تكون أقوال السفير تعبيراً عن السياسة الرسمية الإسرائيلية، لأن إسرائيل لا تتدخل في شؤون سوريا.

يشير باحثون إسرائيليون إلى أن انعكاسات الأزمة السورية على إسرائيل ستكون متعددة، فمن جهة، فإن سوريا خرجت كدولة من دائرة التهديد الإستراتيجي لإسرائيل بسبب الضعف العسكري وخسارتها لسلاحها الكيماوي، فلم تعد سوريا تهدد إسرائيل إستراتيجياً، ومن جهة أخرى، فإن النظام المركزي فقد السيطرة على جوانب كثيرة من البلاد، وهنالك حالة من الفوضى تسود الدولة، ولا تستثنى من ذلك الجبهة السورية الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، فقد تسيطر جماعات جهادية على هذه المناطق، وتوجه نيرانها إلى إسرائيل، أو تحاول جرها إلى داخل الحرب الدائرة هناك، وفي هذه الحالة، لن يكون هنالك حكم مركزي تحمّله إسرائيل الثمن جراء انتهاك سيادتها.^{٥١}

أشار باحثون إسرائيليون إلى أن هنالك أربعة سيناريوهات للحالة السورية، ولكل سيناريو انعكاس مختلف على إسرائيل. السيناريو الأول، هو السيناريو الصومالي، الذي يعني استمرار الحرب الأهلية لفترة طويلة، تتحول سوريا في إطاره إلى دولة فاشلة، وسيؤدي هذا السيناريو إلى تصعيد التهديد على إسرائيل، وبخاصة من المنظمات الجهادية، حيث ستتقلص قدرة سوريا كدولة على تهديد إسرائيل، وترتفع نسبة تهديد هذه المنظمات، وبخاصة إذا وصل لها سلاح نوعي

من الترسانة العسكرية السورية. السيناريو الثاني، هو سيناريو «سايكس بيكو»، حيث سيتم تفكيك سوريا إلى دويلات (دولة علوية في محور دمشق والساحل، دولة سنية في الشمال والجنوب والشرق، ودولة كردية في شمال شرق سوريا)، وهذا السيناريو سيبتج واقعاً مريحاً لإسرائيل، ففي كل دويلة سيكون هنالك حكم مركزي يسهل على إسرائيل بلورة سياساتها اتجاهه، علاوة على أن هذه الدول ستكون ضعيفة وغير قادرة على تهديد إسرائيل، ويمكن لبعضها ربط علاقات معينة معها.

السيناريو الثالث هو انتصار النظام في هذه الحرب، ولكن ستخرج سوريا منها ضعيفة وغير قادرة على تهديد إسرائيل، وسيكون هنالك حكم مركزي يمكن تدميعه الثمن وردعه، ولن تتسرب أسلحة إلى جهات معادية لإسرائيل، ولكن في المقابل، فإن هذا السيناريو سيعلن انتصار محور إيران في المنطقة، وسيعمق تبعية النظام السوري لإيران وحزب الله.

أما السيناريو الأخير، فهو انتصار قوى المعارضة وهزيمة النظام، وهو أيضاً لن يشكل تهديداً لإسرائيل، لأن سوريا ستكون ضعيفة وتتصارع بداخلها قوى مختلفة، لا بل إن النظام الجديد سيكون معادياً لإيران وحزب الله لدعمهما للنظام السوري الحالي. في المقابل، فإن هذا النظام لن يستطيع السيطرة على قوى جهادية ستعزز مكانتها مع سقوط النظام، وتشكل تهديداً لإسرائيل.^{٥٢}

على الرغم من إعلان إسرائيل الرسمي عن أنها لا تتدخل في الأزمة

السورية، مع حفاظها على مبدأ المبادرة في إفشال أي عملية نقل للسلاح من سورية إلى حزب الله، وعلى الرغم من أن التوجه الإسرائيلي من الأزمة السورية بات أكثر وضوحاً، وهو عدم تفضيل واضح ومباشر لجهة على أخرى في الصراع، وعلى الرغم من أن هنالك توجهاً إسرائيلياً يعتقد أن سقوط النظام يندرج في مصلحة إسرائيل، لأن ذلك يضعف المحور الإيراني من جهة، ويضعف حزب الله من جهة أخرى - فإن الحرب وصلت إلى الحدود الإسرائيلية رغماً عنها، من خلال تواجد المجموعات المقاتلة بالقرب من الحدود، ما استوجب على إسرائيل أن تتخذ مركباً جديداً في سياستها تجاه الأزمة السورية، وهو قصف مواقع للنظام كعقوبة على انتهاك الحدود، وليس فقط في حالة نقل السلاح، ومع ذلك فإن الأزمة السورية تمتص إسرائيل إلى داخلها رغماً عنها، وسوف يزداد تورط إسرائيل في الحالة السورية، لاقتراب النار من الحدود معها، وفي الجولان، لذلك فأزمة سورية بالنسبة لإسرائيل لم تعد تقتصر على نقل السلاح إلى حزب الله، بل أيضاً في اقتراب النار من الحدود، وبخاصة في الجولان المحتل، وهذا يجعل إسرائيل تغير حساباتها وتعاملها مع الأزمة.

حافظت إسرائيل على سياستها تجاه الأزمة السورية حتى بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا، الذي حوّل عملياً سوريا إلى منطقة نفوذ عسكرية روسية. ففوراً بعد الإعلان الروسي عن التدخل العسكري في سوريا، سافر نتنياهو إلى موسكو برفقة رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي، غادي ايزنكوت، وتوصل الطرفان إلى تفاهات تضمن روسيا بموجبها

لإسرائيل الحق في الحفاظ على مصالحها، التي تتمثل في منع نقل أسلحة من سوريا إلى حزب الله، ومنع انتقال الحرب إلى الحدود الإسرائيلية، وحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، أو توجيه ضربات استباقية لعمليات موجهة ضد إسرائيل من المناطق السورية. وبالفعل، شنت إسرائيل، للمرة الأولى، بعد زيارة نتياهو لروسيا، هجوماً على مواقع للجيش السوري في مركز هضبة الجولان في تشرين الأول ٢٠١٥، في أعقاب سقوط قذائف بالخطأ في شمال هضبة الجولان، وكان الهجوم الأخير الذي سبق هذا الهجوم قد وقع عشية دخول القوات الروسية لسوريا، وذلك في نهاية أيلول، للسبب نفسه.^{٥٣} كما اغتالت إسرائيل سمير القنطار قرب دمشق رغم الوجود الروسي في سوريا، وهو يدل على حرص روسيا على عدم المساس بالمصالح الإسرائيلية التي حددتها الأخيرة لنفسها قبل التدخل الروسي. ويعتقد خبراء إسرائيليون أن التدخل الروسي في سوريا ساهم في تعزيز العلاقات والتفاهات بين البلدين فيما يتعلق بالبيئة الإقليمية، حيث يتفق الطرفان على ضرورة الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، من خلال وجود أنظمة سلطوية غير ديمقراطية. وفي الوقت نفسه، يشير خبراء إلى أن هنالك تحوفاً من ترك روسيا سلاحاً متقدماً روسياً للجيش السوري بعد انسحابها، مثل الصواريخ المضادة للطائرات، كما أن التواجد الروسي يُعزّز المحور الشيعي في المنطقة على حساب المحور السنّي المعتدل، حسب التسميات الإسرائيلية.^{٥٤}

العلاقات الإسرائيلية الأردنية بعد الثورات العربية

تميزت العلاقات الأردنية الإسرائيلية، منذ توقيع اتفاق السلام بينها، بالاستقرار نسبياً ما عدا بؤر التوتر التي نتجت بسبب الموقف من الموضوع الفلسطيني، أو تصريحات كان يطلقها سياسيون من اليمين الإسرائيلي حول أن حل القضية الفلسطينية يكون في إقامة دولة فلسطينية في الأردن. تعتبر إسرائيل أن الأردن دولة مركزية في المنظومة الإستراتيجية الإسرائيلية، كونها تملك معها الحدود الأطول مع المناطق الفلسطينية. واعتبرت إسرائيل دائماً أن استقرار الأردن هو مركب مهم من الأمن القومي الإسرائيلي، كما أن للأردن مصالح حيوية مع إسرائيل تتعلق بقضايا المياه، والمسألة الفلسطينية، والأماكن المقدسة في القدس، حيث اعترفت إسرائيل بمكانة الأردن الخاصة في المسجد الأقصى في إطار اتفاق السلام. إلا أن ذلك لم يغيب التوترات بين البلدين في مفارق مختلفة. ولكن بقيت العلاقات الإستراتيجية بين البلدين أقوى من هذه المواقف.

بدأت بوادر انفراج تظهر في العلاقات الإسرائيلية الأردنية، وذلك بعد مقاطعة الملك عبد الله الثاني لتتياهو. حيث أسهمت، كما يبدو، الأحداث الإقليمية، وبخاصة في سوريا، والمفاوضات مع الفلسطينيين، والجهد الأميركي للتسوية، إلى انفراجة في هذه العلاقات، وهو ما توج بزيارة تتياهو للأردن في كانون الأول ٢٠١٣. كما أن استئناف المفاوضات والمثابرة الأميركية للتوصل إلى تسوية، دفعت الأردن إلى تكثيف قنوات الاتصال مع الجانب الإسرائيلي، بما يتجاوز قنوات التعاون الأمني التي

كانت مهيمنة على علاقات البلدين في السنوات الأخيرة، مع انقطاع العلاقة على المستوى الدبلوماسي. ويرى الأردن أن له مصالح يجب ضمانها في أي تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهذا يتطلب منه استئناف قنوات الاتصال المباشرة مع القيادة الإسرائيلية.

لا بد من الإشارة هنا إلى ما كتبه عويد عيران الباحث في مركز دراسات الأمن القومي، من أن العلاقات الأردنية الإسرائيلية يسودها عموماً حالة من الاستقرار، حتى في السنوات الأخيرة التي خيمت عليها البرودة، وقد تميزت علاقات البلدين بحالة من التوتر من جهة، حيث وجه الأردن ولا يزال انتقادات دائمة لإسرائيل حول سياساتها الاستيطانية في الضفة الغربية، وسياسات التهويد في القدس والمسجد الأقصى المبارك تحديداً، ومن جهة أخرى، هنالك حالة من التفاهم حول أهمية استمرار العلاقة والتنسيق بين الدولتين في القضايا الأمنية، وبخاصة على ضوء الأحداث في سوريا، وصعود خطر الإرهاب في المنطقة عموماً، وعلى الأردن خصوصاً.

أشار عيران إلى أن على إسرائيل تعزيز علاقتها مع الأردن أكثر مما كان، وبخاصة أن الأردن سيكون عضواً غير دائم في مجلس الأمن لمدة عامين، وسيكون مؤثراً في المجلس عبر النقاش أو التصويت على قضايا قد تم إسرائيل،^{٥٥} وعضوية الأردن في مجلس الأمن تعتبر عاملاً إضافياً في تفسير الزيارة التي قام بها نتنياهو إلى الأردن نهاية العام ٢٠١٣.

صادف العام ٢٠١٤، مرور عشرين عاماً على اتفاق السلام بين

الأردن وإسرائيل، إلا أن هذه الذكرى مرت كمناسبة عادية في المشهد الإسرائيلي، ما عدا بعض الندوات العلمية والبرامج التلفزيونية الشحيحة حول الموضوع. والمفارقة أن هذه الذكرى مرّت في ظل أجواء من التوتر بين البلدين على خلفية الأحداث في القدس والمسجد الأقصى المبارك، وتوقف المفاوضات، واندلاع الحرب على غزة. وقد رأت الأردن في الانتهاكات الإسرائيلية للحرم القدسي الشريف إخلالاً باتفاق السلام الذي أعطى مكانة للأردن كراعي الأماكن المقدسة في القدس، فقد أرجعت الأردن سفيرها من إسرائيل، وبات واضحاً أن نتيها هو يرى في الأردن المكان الذي يستطيع من خلاله تهدئة الأوضاع في القدس الشريف. وعلى غرار الدور المصري في التهدئة في قطاع غزة، فإن إسرائيل ترى في الأردن الدولة التي من خلالها تستطيع أن تصل إلى تسويات في القدس، وتهدئة الأوضاع في المدينة، والالتفاف على السلطة الفلسطينية التي أتهمها نتيها هو بشكل مثير ومباشر بأنها وراء الأحداث العنيفة في القدس. ولذلك، وافق نتيها هو على المشاركة في الاجتماع الثلاثي الذي دعا له الملك عبد الله الثاني في تشرين الثاني ٢٠١٤ في عمان بمشاركة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، للتوصل إلى تهدئة للأوضاع في القدس، وحظي الاجتماع بدعم الرئيس المصري السيسي، وحتى بدعم السلطة الفلسطينية، حيث التقى محمود عباس بكيري قبل الاجتماع.

لا شك أن احتجاجات الشارع المقدسي ساهمت في تراجع حدة الخطاب الرسمي الإسرائيلي بالنسبة للحرم القدسي الشريف، وتعهد نتيها هو

في الحفاظ على الوضع القائم، إلا أن حرص إسرائيل على العلاقة مع الأردن كان أحد الاعتبارات في موافقة نتنياهو على التهدئة، فغير الأهمية التقليدية للأردن في السياسات الإسرائيلية والإستراتيجية، فإن أهمية الأردن ومركزيتها ازدادت بسبب الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية. وترى إسرائيل أن الأردن يجب أن تكون قوية ومستقرة داخلياً لمواجهة هذا الخطر، وبخاصة الخطر القادم من العراق، ففي خطاب ألقاه نتنياهو في مركز دراسات الأمن القومي، قال «إن إسرائيل تدعم الجهود الدولية التي تبذل لدعم الأردن في صد الخطر القادم من العراق».^{٥٦} كما أن الأردن تعتبر من العام ٢٠١٤ عضواً غير دائم في مجلس الأمن، وهي قادرة أن ترعج إسرائيل على الساحة الدولية.^{٥٧}

بالنسبة لتقاطع المصالح بين الأردن وإسرائيل فيما يتعلق بعدم الاستقرار في المنطقة، فإن الدولتين تعتقدان أن مصالحهما مشتركة في تجاوز هذه الفترة. ويقترح الخبير في الشؤون الأردنية عويد عيران، أن على إسرائيل مساعدة الأردن في تجاوز هذه الفترة الحرجة، لأن مصالح البلدين مشتركة، ويقترح أن تقوم إسرائيل بالعمل على دفع الدول لتقديم المساعدات المالية للأردن، ومنها إسرائيل، من خلال زيادة كمية الماء المخصصة للأردن وبأسعار أقل من الحالية، وتشجيع الاستثمار الإسرائيلي في الأردن، واستمرار التعاون والدعم الأمني بين البلدين، وإبداء الحساسية تجاه الأردن بالنسبة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي والأماكن المقدسة.^{٥٨}

سوف تتعمق العلاقات الأردنية الإسرائيلية خلال الفترة القادمة، ليس

فقط لتقاطع المصالح على المستوى السياسي والأمني، بل أيضاً بسبب صفقة الغاز التي تم توقيعها بين إسرائيل والأردن في العام ٢٠١٤. وتشكل هذه الاتفاقية تعميقاً للعلاقات بين الدولتين، إضافة إلى اتفاقية المياه التي توفر بموجبها إسرائيل كميات محددة للأردن بموجب اتفاق السلام، فإن الغاز سيشكل المورد الطبيعي الثاني الذي تستورده الأردن من إسرائيل. وعلى الرغم من الاحتجاج الداخلي في الأردن حول إمكانية استيراد الغاز من إسرائيل، فإن الأردن كما يبدو لا تملك خيارات أخرى أفضل، بعد توقف استيرادها للغاز من مصر. ففي أيلول العام ٢٠١٤، تم توقيع اتفاق تفاهات بين البلدين، وبخاصة بين شركة الكهرباء الأردنية وشركة «نوبل إنيرجي» التي تشغل مخزون الغاز البحري المسمى «ليفياثان». وبموجب الاتفاق، سوف تستورد الأردن غالبية احتياجاتها للغاز من إسرائيل، وتمتد الاتفاقية إلى فترة ١٥ عاماً، وتقدر بـ ١٥ مليار دولار، فضلاً عن الاتفاقيات مع شركات أردنية أخرى تنوي استيراد الغاز من إسرائيل.^{٥٩}

علاوة على صفقة الغاز بين البلدين، فإن إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية سيشروعون بتنفيذ مشروع «ناقل البحرين»، لتحلية المياه ونقل مياه من بحيرة طبريا إلى الأردن، وهو بتكلفة أردنية خالصة بقيمة ٩٠٠ مليون دولار سيدفعها الأردن عبر الاقتراض من البنك الدولي. ويعتبر الأردن هذا المشروع، والتعاون مع إسرائيل، خياراً إستراتيجياً لا بديل عنه بسبب نقص المياه في الأردن، حيث سيتم تحلية ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً من شمال مدينة العقبة، ٣٠ مليوناً

ستخصص للأردن، و ٥٠ مليوناً ستباع لإسرائيل بسعر التكلفة، و ٢٠ مليوناً للسلطة الفلسطينية. كما سيحصل الأردن على كميات من مياه بحيرة طبريا لتغطية المناطق الشمالية وبسعر ٢٧ قرشاً للمتر المكعب.^{٦٠}

إلا أن العلاقات السياسية بين البلدين لم تخلُ من التوتر في العام الماضي، وبخاصة في أعقاب الأحداث في القدس والمسجد الأقصى، حيث تعتبر الأردن أن إسرائيل تعمل على تصديع مكانتها في الحرم القدسي الشريف. وذكرت تقارير أن الملك عبد الله الثاني رفض محادثة نتنياهو هاتفياً مرات عدة، بعد اندلاع الانتفاضة في القدس.^{٦١} و فقط، بعد وساطة كيري لحل الأزمة في المسجد الأقصى، وافقت الأردن على الاقتراح الأميركي بوضع كاميرات مراقبة في الحرم القدسي، من أجل مراقبة أي إخلال بالوضع القائم في المسجد الأقصى المبارك، إلا أن خلافات ظهرت بين البلدين حول هذا الموضوع يتمثل في ثلاث نقاط تتعلق بهوية الطرف الذي سيراقب الكاميرات، ومن يتحكم بالتصوير، والأمكنة التي سيتم فيها نصب الكاميرات.^{٦٢}

القسم الرابع

**إسرائيل والقضية الفلسطينية
بعد الربيع العربي**

القسم الرابع

إسرائيل والقضية الفلسطينية بعد الربيع العربي

انعكست الثورات العربية على التوجهات الإسرائيلية نحو المسألة الفلسطينية. ومع اندلاع الثورات العربية، قدمت إسرائيل انطباعاً للعالم نحو نيتها التقدم في مسار التسوية السياسية، وذلك تحت ضغط التغييرات في العالم العربي، وضبابية البيئة الإقليمية، حيث شعرت إسرائيل أن اندلاع الثورات سوف يضر بمكانتها الإقليمية ويضعفها، ولكن تراجعت إسرائيل لاحقاً عن هذا التوجه (العلني والمراوغ) إلى توجه يهدف إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه، وبخاصة في مرحلة إعادة التوازن الإستراتيجي المذكورة آنفاً، وذلك على الرغم من محاولات المضي في هذا المسار من أطراف عديدة، مثل: محاولات السلطة الفلسطينية عبر جهودها الدبلوماسية للاعتراف بالدولة الفلسطينية للضغط على إسرائيل دولياً، أو عبر المحاولة الأميركية في العام ٢٠١٤ للوصول إلى إطار للتسوية، التي أفشلتها إسرائيل في حزيران ٢٠١٤. والمحاولة الفرنسية الحالية.

جدلية الإقليمي - الفلسطيني و «الإرهاب»

منذ مرحلة إعادة التوازن الإستراتيجي، تبنت إسرائيل خطاباً مغايراً للتعامل مع المسألة الفلسطينية، وذلك نابع من تغييرات البيئة الإقليمية بالأساس، فهي تصرح بأن أي تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ستكون عبر بوابة العالم العربي، كجزء من تسوية إقليمية تشمل المسألة الفلسطينية. وبات هذا التوجه محل إجماع إسرائيلي، حتى حزب العمل تبنى هذا التوجه عبر رهانه على حركات إقليمية عربية تساهم في حل المسألة الفلسطينية، والوصول إلى تسوية سياسية، وبخاصة بعد أن تبنى حزب العمل خطاب غياب الشريك الفلسطيني الذي بلوره اليمين. يعتبر هذا التوجه جديداً في التصور الإسرائيلي الذي اعتبر في الماضي أن الدخول للعالم العربي يتم عبر تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي جوهر المبادرة العربية التي تقترح على إسرائيل تسوية الصراع مقابل تطبيع مع العالم العربي، بينما تتبنى إسرائيل، مرة أخرى بسبب التغييرات الإقليمية، مبدأ تطبيع العلاقات مع العالم العربي كمدخل لتسوية المسألة الفلسطينية. إضافة إلى الانعكاس لتغيير البيئة الإقليمية لإسرائيل على جدلية الإقليمي-الفلسطيني، فقد سعت إسرائيل، بشكل حثيث، في المرحلة الثالثة بربط الموضوع الفلسطيني بقضية الإرهاب، حيث صعّدت إسرائيل من ربط الموضوع الفلسطيني بالإرهاب بعد صعود داعش إلى المشهد الإقليمي، حيث لا يُفوّت نتنياهو فرصة للتأكيد على هذه العلاقة، فمثلاً في خطابه خلال مؤتمر المناخ في باريس في تشرين الثاني ٢٠١٥، الذي حُصص لمعالجة قضايا تغيير المناخ وتجديد

الطاقة، بدأ ننتياهو خطابه بموضوع «الإرهاب»، مُشدداً على ريادة إسرائيل في محاربته، فقد جاء في خطابه:

«علينا أن نفهم أن التحريض المتطرف والكذب يُغذيان الإرهاب، ولأولئك الذين يلتزمون بالسلام عليهم محاربة التحريض، عليهم قول الحقيقة. إذا كان الرئيس عباس ملتزم بالسلام، عليه وقف تحريض شعبه ضد إسرائيل، ويبدأ بالتنديد بقتل الأبرياء في إسرائيل، علينا اليوم أن نُركّز على الأمن ليس فقط لأمم العالم، وإنما للعالم نفسه، وكما لإسرائيل دور ريادي في محاربة الإرهاب، نحن نحمل دوراً ريادياً في مواجهة تغيرات المناخ».^{٦٣}

وتجدر الإشارة إلى أن تبني خطاب الإرهاب في الأجندة الإسرائيلية ساهم في تعزيز علاقتها مع دول الجوار المحيطة بالإقليم العربي، وعزز من سياسة الأطراف التي ذكرناها سابقاً، وفي محاولتها نزع الشرعية عن حركة المقاطعة ضد إسرائيل.

يقود ننتياهو، بشكل شخصي، هذا التوجه، وبرز هذا الخطاب، بشكل واضح، بعد تشكيل التحالف لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد الحرب على غزة، الذي يستغله ننتياهو في كل مناسبة خلال لقاءاته مع قادة الدول ودبلوماسيها. يتبنى ننتياهو هذا التوجه منذ سنوات طويلة، وحاول دائماً ربط المسألة الفلسطينية بقضية الإرهاب، إلا أن صعود الإدارة الأميركية الحالية في العام ٢٠٠٩، واندلاع الثورات

العربية، أدى به إلى أن يتراجع عن ذلك، وحصره في الملف النووي الإيراني، باعتبار إيران راعية الإرهاب العالمي. إلا أن هذا الخطاب عاد إلى الأجندة الإسرائيلية بقوة بعد الإعلان عن حرب تنظيم الدولة، والعدوان على غزة، وأخيراً الأحداث في فرنسا وأوروبا. وخصص نتنهاو غالبية خطابه في الأمم المتحدة العام ٢٠١٤ لموضوع الإرهاب، قائلاً «إن حماس وداعش فرعان من الشجرة المسمومة نفسها»، أي الإرهاب الإسلامي.^{٦٤}

كما أدى صعود تنظيم الدولة الإسلامية- داعش إلى تعزيز علاقات إسرائيل مع دول عديدة تشترك معها في محاربة الإرهاب؛ فقد توثقت علاقة إسرائيل مع نيجيريا بسبب محاربة الأخيرة لتنظيم «بوكو حرام»، الذي أعلن ولاءه لتنظيم الدولة، ومع مصر التي تحارب «أنصار بيت المقدس» في سيناء الذي أعلن أيضاً ولاءه لتنظيم الدولة، ومع الأردن التي تحارب تنظيم الدولة، وبخاصة بعد حرق الطيار الأردني. حتى الآن لا يهدد تنظيم الدولة الإسلامية إسرائيل بشكل مباشر، ولكنه يساهم في تعزيز علاقات إسرائيل مع دول المنطقة والدول الإقليمية البعيدة، وتحاول إسرائيل استغلال ذلك نحو تهميش الموضوع الفلسطيني.

ظهرت في السنوات التي أعقبت الثورات العربية تصورات إسرائيلية عدة للتعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يمكن الإشارة إلى ستة تصورات مركزية، هي: أولاً: تصور نتنهاو نفسه، الذي قاد الحكومة خلال السنوات السبع الأخيرة، ويمكن تلخيصه بالمطالبة باعتراف فلسطيني بيهودية الدولة، وإقامة كيان سياسي مبتور اسمه دولة. ثانياً:

توجه وخطة نفتالي بينيت رئيس حزب البيت اليهودي التي تتحدث عن ضم مناطق «ج» في الضفة الغربية وسلام اقتصادي، أي تحسين أوضاع الفلسطينيين اقتصادياً. ثالثاً: توجه تسيبي ليفني رئيسة حركة «هتנועה» الذي يعتمد على تصورات كانت قد طرحت في ظل حكومة أولمرت. رابعاً: طرح يائير لبيد رئيس حزب «بيش عتيد» (يوجد مستقبل) الذي وضع تصوراً جديداً خلال مؤتمر هرتسليا الأخير في حزيران العام ٢٠١٤، لم يطرحه من قبل لا في برنامجه الانتخابي، ولا خلال فترة توليه منصب وزير المالية في حكومة نتياهو السابقة. سادساً: تصور حزب العمل الجديد الذي يعتقد أن حل الدولتين لم يعد ممكناً في هذه الظروف (الفلسطينية والإقليمية)، وينطلق، كما اليمين الإسرائيلي اليوم، من أن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يجب أن يكون جزءاً من تسوية إقليمية واسعة يجب أن تتم بين إسرائيل والعالم العربي «المعتدل»، تشمل تسوية المسألة الفلسطينية، بمعنى أنه لا يمكن تسوية الصراع من خلال مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية.

قدم نتياهو خلال مناسبات مختلفة تطويرات على مواقفه الكلاسيكية السابقة بخصوص شكل التسوية وطريقتها. ففي العام ٢٠١١، قدم أربعة خطابات مركزية شكلت المصدر الأساس في عرض آرائه؛ تمثل الأول في خطابه أمام الكنيسة بتاريخ ١٦ أيار، والثاني خطابه أمام الكونغرس في ٢٤ أيار، والثالث خطابه أمام الوكالة اليهودية في ٢٨ حزيران، والرابع أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول. شكلت هذه الخطابات إضافات جوهرية لخطاب نتياهو الشهير في بار إيلان

في حزيران العام ٢٠٠٩، حيث وضع المزيد من النقاط على الحروف الغامضة التي وردت في خطابه الأول، ووضع المزيد من الحواشي والهوامش التي تبدو أكثر قوة وأقوى إلزاماً بالنسبة لنتنياهو من النص الأول الوارد في بار إيلان.

من تحليل مواقف نتياهو، يمكن الاستدلال، بشكل شامل، على أربعة معالم أساسية للتسوية كما يراها، تتمثل في:

أولاً. إقرار فلسطيني يهودية الدولة، إذ إن معيار تحقيق السلام هو الاعتراف بوجود دولتين لشعبين، وإذا كانت الدولة الفلسطينية للشعب الفلسطيني، فإن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي.

ثانياً. بالنسبة لقضية اللاجئين، فإنه لا توجد مشكلة واحدة، بل ثمة مشاكل لاجئين، حيث لدى إسرائيل أيضاً مشكلة كما لدى الفلسطينيين، وعليه تتم تسوية كل مشكلة بصورة متناسبة، بحيث يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية وليس في إسرائيل، أسوة بما تم في إسرائيل حين تمت تسوية مشكلة ما يسميهم «اللاجئين اليهود» عقب حرب ١٩٤٨.

ثالثاً. إن الدولة الفلسطينية لا بد أن تكون منزوعة السلاح، بحيث لا تمتلك تلك الدولة أسلحة تهدد وجود إسرائيل وأمنها. هذا يتطلب وجوداً عسكرياً إسرائيلياً على طول نهر الأردن. إن حدود الدولة الفلسطينية يتم تحديدها بناء على اتفاق بين

الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وأن هذه الحدود لا يمكن أن تكون حدود الرابع من حزيران، بل تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الديموغرافية للوجود الإسرائيلي في المستوطنات، ويتم ضم مجمل الكتل الاستيطانية الكبرى والتجمعات السكنية إلى داخل دولة إسرائيل.

رابعاً. أن تحتفظ إسرائيل بمنطقة غور الأردن تحت سيطرتها.

وقد رافق طرح البرامج والحلول صراعات مباشرة بين أعضاء الحكومة، هذا لا يعني أنه لم يكن هنالك تصورات أخرى داخل حزب الليكود الحاكم، فهنالك تصور وزير الدفاع السابق موشي يعلون الذي يعتقد بإدارة الصراع في المرحلة الحالية دون الحاجة إلى حل للصراع. ويلمح يعلون، بالذات، إلى الضغط الغربي من أجل حلّ هذا الصراع الآن وسريعاً، ويعتقد أن على إسرائيل إدارة الصراع مع الفلسطينيين دون تسوية لسنوات قادمة، وتكون نتائج هذه الإدارة أقل ضرراً على إسرائيل من أي اتفاق نهائي مع الفلسطينيين. وهنالك تصورات أخرى داخل الليكود تنسجم مع فكرة بينيت لضم مناطق «ج»، أو إدارة الصراع كما يقترح يعلون من جهة أخرى، وهنالك موقف وزير الدفاع الجديد ليرمان الذي يعتقد أن السلطة الفلسطينية و«أبو مازن» ليسوا شركاء للحلّ، ويجب تأجيل الحلّ لأجيال قادمة، وسنرى لاحقاً أن ليرمان غير إستراتيجيته في هذا المسألة نحو حلول إقليمية تتجاوز الحركة الوطنية الفلسطينية.

الضم الزاحف وحل «الدولة والنصف»

بعد الثورات العربية كثفت إسرائيل من سيطرتها الكولونيالية على الأراضي الفلسطينية، وبخاصة مناطق ج. والسياسات الإسرائيلية المتبعة في مناطق ج تهدف إلى ضم هذه المناطق إلى السيادة الإسرائيلية، وذلك كجزء من الرؤية الإسرائيلية للحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتتبع إسرائيل «سياسات الضم الزاحف»، التي تنتج حلاً جديداً من وجهة النظر الإسرائيلية، وهو حل الدولة والنصف، وهو الخيار اليميني الجديد لحل الدولتين وحل الدولة الواحدة. لا تنطلق سياسات الضم الزاحف من إعلان رسمي نحو ضم مناطق ج، بل من خلال تشكيل واقع على الأرض وفي الوعي يسمح بضم مناطق ج، أو على الأقل خلق واقع جديد في هذه المناطق لكي يتم التعامل معها كما يتم التعامل الإسرائيلي مع قضية القدس. فالواقع الذي خلقته إسرائيل في القدس، أصبح يصعب على أي قائد إسرائيلي، وعلى الرأي العام الإسرائيلي، الانسحاب من المدينة إلى حدود الرابع من حزيران. تتبع إسرائيل ثلاثة أنماط من الضم في المنطقة ج، وهي الأنماط نفسها التي اتبعتها في تهويد القدس، لكن الفرق بين القدس ومناطق ج، أن إسرائيل قامت أولاً بضم القدس ثم تهويدها، أما في حالة مناطق ج، فإنها تقوم بخلق واقع جديد يسهل ضمها. وتصنف هذه الأنماط على النحو التالي: الضم الفعلي، وهو يشمل عمليات الاستيطان وبناء الوحدات السكنية والمؤسسات وبنية تحتية داعمة. الضم القانوني، وهو الضم الداعم قانونياً للضم الفعلي والعملي كما يهدف إلى إعطاء شرعية

وأرضية قانونية للضم الزاحف وصولاً إلى الضم الفعلي والقانوني. الضم الرمزي، وهو يهدف إلى تشكيل وعي إسرائيلي مؤيد للضم كما حدث في القدس، كما يهدف إلى تغييب الخط الأخضر في الوعي الإسرائيلي وذلك تزامناً مع تغييب الخط الأخضر على الأرض.

بعد الثورات العربية، تلقت إسرائيل خلال العام ٢٠١٢، ضربة دبلوماسية موجعة بعد أن تم قبول الطلب الفلسطيني بانضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة مراقب، حيث أيد الطلب الفلسطيني ١٣٨ دولة، ومنها غالبية دول الاتحاد الأوروبي (ومنها فرنسا وإيطاليا)، ودول مثل الهند، والصين، وروسيا. وامتنعت ٤١ دولة (ومنها ألمانيا وبريطانيا)، وعارض الطلب ثماني دول فقط (إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، التشيك، بنما، جزر المارشال، ميكرونوزيا، ناورو، وبلاو). وقد شكلت نتائج التصويت صفة لإسرائيل بسبب الجهود الدبلوماسية الكبيرة التي بذلتها لمنع حصول ذلك، أو على الأقل في إقناع دول مركزية في العالم، ودول أخرى، على معارضة الطلب، وهو ما كان سيعتبر إنجازاً دبلوماسياً إسرائيلياً حتى لو تمت الموافقة على الطلب.

وصف الباحث في معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب، يهودا بن مئير، نتيجة التصويت على الطلب الفلسطيني بأنها «هزيمة سياسية» لإسرائيل. لأنه «جسد العزلة الكبيرة لإسرائيل»، وهي عزلة غير مسبوقة منذ العدوان الثلاثي على مصر العام ١٩٥٦، فحتى الدول الأوروبية التي تمثل بالنسبة لإسرائيل «الأقلية الأخلاقية»، لم تقف

إلى جانب إسرائيل ضد الطلب الفلسطيني. وأشار بن مئير إلى «أن التصويت بتأييد الطلب الفلسطيني، يُعد قبل كل شيء تصويتاً احتجاجياً للدول الغربية ضد السياسة الخاطئة التي تتبعها حكومة إسرائيل في السنوات الأخيرة، فالعالم ليس مستعداً لتقبل حقيقة أن رئيس الحكومة يعلن في الكنيست والجمعية العمومية والكونغرس الأميركي عن دعمه لإقامة دولة فلسطينية، وتمسكه بحل الدولتين للشعبين، بينما وزراؤه وأعضاء الكنيست من حزب الليكود يتحدثون ويعملون من أجل منع أي إمكانية لحل الصراع».^{٦٥}

وأعقب قرار الأمم المتحدة، تقرير أصدره مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، اعتبر المستوطنات مخالفة للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وناشد دول العالم العمل على إيقافه، وفرض عقوبات على إسرائيل. ويعتبر هذا التقرير مهماً في الضغط على إسرائيل، حيث أنه يسمح للفلسطينيين، بعد أن يوقعوا على اتفاقية روما، وفي أعقاب قبولهم عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، بتقديم دعوى إلى محكمة الجنايات الدولية ضد المستوطنات.^{٦٦}

لا بد من التشديد على أن إسرائيل رأت أن أي تقدم في مشروع تسوية مع الفلسطينيين يجب أن يخدم مشروع مواجهتها للملف النووي الإيراني، وبالتالي حصر التعامل معها كمجرد ملحق للقضية الإيرانية، في البداية وبعد اندلاع الثورات العربية، كانت إسرائيل لا تمنع التعامل مع الملفين معاً، لأنها تعلم أنها لن تستطيع الوقوف أمام ضغوطات دولية وإقليمية لحل المسألة الفلسطينية مقابل حل الملف النووي الإيراني. وفي المرحلة

الثالثة، وبعد أن استقر لها الواقع أن العالم العربي مشغول بحاله، باتت تشدد على التمييز بين الملفين الفلسطيني والإيراني، لا بل إلحاق الملف الفلسطيني بملف الإرهاب الدولي. فجاء اتفاق جنيف بين الدول الخمس زائداً واحداً معارضاً لهذا النهج، حيث استمر الضغط الدولي عليها لإنجاز تسوية مع الجانب الفلسطيني.

إسرائيلياً، فإن إسرائيل لم تقدم تحولاً ملحوظاً في مواقفها السياسية، بل إن قراءة العقل السياسي الإسرائيلي الرسمي الحاكم يقود إلى نتيجة تقول إن إسرائيل أصبحت أكثر بعداً، وربما رغبة في تحقيق اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وإن مقولة إدارة النزاع لا حله، تعمقت أكثر وأخذت أبعاداً جديدة تقترح بأن الوضع الراهن هو أفضل الصيغ التي يمكن من خلالها إدارة النزاع.

القسم الخامس

استنتاجات وتوصيات

القسم الخامس

استنتاجات وتوصيات

تعرض هذا البحث، عبر الرصد والتحليل، للسياسات الإسرائيلية الإقليمية اتجاه المسألة الفلسطينية بعد اندلاع الثورات العربية، والتغيرات الحاصلة في المنطقة العربية، ويصل البحث في هذا السياق إلى استنتاجات عدة:

أولاً. انتقلت إسرائيل من مرحلة الصدمة مما حدث في العالم العربي والتخوفات التي رافقتها نتيجة التغيرات الكبيرة والسريعة التي حصلت، إلى مرحلة إعادة التوازن الإستراتيجي، بحيث باتت إسرائيل ترى في التغيرات الحاصلة فرصة لها لتعزيز مكانتها الإقليمية عبر البحث عن تقاطع المصالح مع دول إقليمية عربية وغير عربية. في هذا السياق، يجب التأكيد على أن تقاطع المصالح الذي تريد إسرائيل تعزيزه وإبرازه، لا يعني تطابقاً في الرؤى والمصالح بينها وبين دول إقليمية.

ثانياً. عززت مآلات الأحداث والتغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية لإسرائيل من تفوقها الإستراتيجي، وتعمل على استغلال ذلك من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية. ويظهر التفوق الإسرائيلي، على الأقل في المدى المنظور، من خلال تراجع التهديد التقليدي المباشر لها، فكل دول الجوار مشغولة في شؤونها الداخلية، وجيوشها إما انهارت (مثل سوريا والعراق)، وإما مشغولة في مشاكلها الأمنية الداخلية وصراعات أهلية (مصر والأردن ولبنان)، وإما مشغولة في صراعات بينية (مثل السعودية).

ثالثاً. ساهم الاتفاق النووي مع إيران، على الرغم من معارضة إسرائيل له، في إنهاء آخر الأخطار الكبيرة لإسرائيل في هذه المرحلة على الأقل، حيث صنفته إسرائيل كخطر وجودي عليها. وترى إسرائيل أن الاتفاق غير من جوهر وشكل الخطر الإيراني عليها بعد الاتفاق، وهو أحد الأسباب التي دفعتها إلى تعزيز مكانتها الإقليمية وبناء علاقات مع دول إقليمية تتقاطع معها في رؤية إيران كخطر عليها أيضاً. إلا أن إسرائيل لا تزال تعتقد أن الاتفاق هو سيئ، لأن ما فعله هو تأجيل الخطر عليها، وليس إلغائه، إلا أنها تحاول، في هذه الفترة، تعزيز علاقاتها لتفادي الخطر المستقبلي عليها من المشروع النووي الإيراني.

رابعاً. جددت إسرائيل خلال هذه الفترة سياسة الأطراف التقليدية التي ابتكرها بن غوريون لمواجهة العداء العربي لإسرائيل، وقامت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بتعزيز هذه السياسة

وتوسيعها لتشمل دولاً في أفريقيا، وحوض المتوسط، ودول الاتحاد السوفييتي السابق، وقد ساهمت هذه السياسة في التأثير على المسألة الفلسطينية، وبخاصة في التصويت في مجلس الأمن والأمم المتحدة لصالح إسرائيل ضد قرارات تتعلق بالمسألة الفلسطينية، مثل امتناع نيجيريا في مجلس الأمن، وموقف اليونان المعارض لمشروع الاتحاد الأوروبي في مقاطعة منتجات المستوطنات، وتغييرات في مواقف الهند في العامين المنصرمين.

خامساً. بناء على ما ذكر من استنتاجات في النقاط الأربع السابقة، فقد ساهمت التغييرات الإقليمية في التأثير على التوجهات الإسرائيلية من المسألة الفلسطينية، حيث اعتمدت إسرائيل في تعاملها مع الموضوع الفلسطيني على السياسات التالية:

١. العمل على تهميش الموضوع الفلسطيني من خلال الادعاء المثابر؛ أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس السبب في عدم الاستقرار في المنطقة، وأن الصراعات الأهلية والإقليمية في العالم العربي تثبت أن الموضوع الفلسطيني هو قضية ثانوية في المنطقة.

٢. تحويل المسألة الفلسطينية إلى قضية أمنية بالأساس، وأن أي حل يجب أن يبدأ من الاعتبار الأمني، وذلك على ضوء التغييرات في المنطقة العربية وصعود الجماعات الإرهابية، والعنف المستشري في المجتمعات العربية، وغياب الاستقرار

السياسي، وهذا يضع لإسرائيل مخرجاً من كل محاولة تسوية سياسية بالادّعاء أن الموضوع الفلسطيني هو موضوع أمنى بالأساس، وأن إسرائيل لن تقبل أن يجري في الضفة الغربية بعد انسحابها ما جرى في سوريا وباقي الدول العربية، لأنه يهدد الأمن الإسرائيلي.

٣. ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب في العالم العربي وفي العالم، حيث تتبنى إسرائيل خطاباً رسمياً مثابراً في ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب في المنطقة العربية، من خلال الادعاء أن «الإرهاب» الفلسطيني هو امتداد للإرهاب في المنطقة والعالم، وليس مقاومة وطنية مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي، وهو نتاج للإرهاب «الإسلامي» الإقليمي والعالمي، دوافعه دينية وليست وطنية.

٤. على ضوء التغييرات في العالم العربي، ومحاولات إسرائيل تعزيز مكانتها الإقليمية من جهة، وتهميش الموضوع الفلسطيني من جهة ثانية، تبنت إسرائيل تصور التسوية الإقليمية مدخلاً لكل تسوية في الموضوع الفلسطيني. واعتبرت أن أي تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يجب أن تبدأ من تسوية إقليمية، ما يشكل هروباً إسرائيلياً من أي مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين (ضمن جدول زمني وأجندة واضحين)، إلى رفع شعار التسوية الإقليمية، حتى بدون الفلسطينيين، لتشكيل أرضية لتسوية مع الفلسطينيين.

وبات هذا التصور محل إجماع إسرائيلي كبير في المشهد السياسي الإسرائيلي فرضته التحولات في البيئة الإقليمية لإسرائيل.

٥. على ضوء ما ذكر، تسعى إسرائيل إلى تحقيق هدفها المركزي الذي يتمثل في تهميش المسألة الفلسطينية على المستوى الدولي، من خلال ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وعلى المستوى الإقليمي من خلال تبني فكرة التسوية الإقليمية أولاً. وفي أثناء هذا التوجه الذي تثابر عليه إسرائيل، فإنها تعمق من سيطرتها الكولونيالية في الضفة الغربية، وبخاصة في مناطق (ج).

٦. استمرت إسرائيل في تعزيز الانقسام الفلسطيني بعد الثورات العربية، وبخاصة أنها ترى في الانقسام مركباً أساسياً من مركبات السياسات الإسرائيلية تجاه المسألة الفلسطينية. كان التعامل الإسرائيلي في البداية مع قطاع غزة تعاملاً أمنياً كاملاً، ثم بات التعامل معها كقضية سياسية بالدرجة الأولى وكقضية أمنية بالدرجة الثانية. وتبني إسرائيل، منذ سنوات قليلة، إستراتيجية تعزيز الانقسام وإضعاف طرفي الانقسام دون الوصول بهما إلى حالة الانهيار، وذلك عبر إضعاف السلطة عبر محاولة إفشال كل تسوية سياسية مثلما حصل مع مبادرة كيري الأخيرة، أو العمل على إفشال جهودها الدبلوماسية الدولية، وفي الوقت نفسه منع انهيارها اقتصادياً

أو ممارسة ضغط أمني يؤدي إلى انهيارها، وإضعاف حماس عبر استمرار الحصار دون العمل عسكرياً على إسقاط حكم حماس أو تجويع القطاع، ولذلك لم تكن هنالك مشكلة لدى إسرائيل في السماح للمساعدات الإنسانية التركية الوصول إلى القطاع في إطار الاتفاق بين الدولتين، لاسيما أن هنالك وزراء يقترحون بناء ميناء بحري في القطاع، مثل الوزير يسرائيل كاتس المعروف بمواقفه المتطرفة اتجاه الفلسطينيين.

سادساً. على ضوء ما ذكر في النقطة الخامسة من استنتاجات تتعلق بالسياسات الإسرائيلية تجاه المسألة الفلسطينية، فإن البحث يقترح التوصيات التالية لمواجهة السياسات الإسرائيلية:

١. العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعادة اللحمة الجغرافية والوطنية بين قطاع غزة والضفة الغربية، بمعنى أن يتحول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مصير واحد. ويجب أن يتم ذلك من خلال الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها، ومن خلال العمق العربي لها، حيث أن العمق العربي له تأثير على طرفي الانقسام بالسلب والإيجاب، ويجب تعزيز دور العمق العربي من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني، وضرب الإستراتيجية الإسرائيلية في الصميم، حيث أن بقاء الانقسام بات أحد المركبات الأساسية في الإستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع المسألة الفلسطينية، حيث أن إنهاء الانقسام، يجب ألا يخضع أو يأخذ بعين الحسبان الموقف

الإسرائيلي، أو حتى الاستماع أو الانتباه له.

٢. على الحركة الوطنية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، علاوة على السلطة الفلسطينية، استعادة مواقعها التقليدية الآخذة بالتراجع لصالح الغزو الإسرائيلي الدبلوماسي المدعوم من التحولات في العالم العربي، مثل عودة الموضوع الفلسطيني كموضوع احتلال في الهند، واليونان، ودول أفريقيا. وهذا لن يتم بدون إستراتيجية دبلوماسية فلسطينية تشترك بها مركبات فلسطينية وعربية مختلفة، مثل منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني، والجاليات الفلسطينية والعربية. ففي ظل الانشغال بالتحولات في العالم العربي والصراعات الداخلية، تمددت إسرائيل في أفريقيا، وحوض المتوسط (قبرص واليونان) ومع الهند، ويقع على الحركة الوطنية الفلسطينية الدور والمسؤولية للانتباه إلى هذا التمدد، والعمل على إيقافه أو -على الأقل- أن لا يكون على حساب مواقف هذه الدول من المسألة الفلسطينية، وهو ما تحاول إسرائيل فعله .

٣. على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تكون بمعزل عن الخلافات الأهلية العربية، بل يجب أن تعمل على تكون محل إجماع عربي. وعلى الحركة الوطنية العمل أن تكون المبادرة العربية ثابتة في مبادئها تجاه حل الصراع، وهو أن تبقى

المبادرة العربية تحمل الثوابت الفلسطينية من جهة، ومركزية المسألة الفلسطينية من جهة أخرى، وذلك على اعتبار أن حل المسألة الفلسطينية حلاً عادلاً يسبق أي تسوية إقليمية تسعى إسرائيل إلى إنجازها مستغلة الظروف المتغيرة في البيئة الإقليمية، وهذا يحتاج من الجانب الفلسطيني التأكيد على المبادرة العربية، لابل وتعديلها، بحيث تشمل بنوداً تتعلق بتعزيز المقاطعة لإسرائيل إذا استمرت بمشروعها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧.

٤. على الحركة الوطنية الفلسطينية بناء إستراتيجية مقاومة فلسطينية جامعة، تعتمد الاحتجاج الشعبي السلمي المنظم، والعمل على تنفيذ هذه الإستراتيجية بشكل ماثب، فمثل هذه الإستراتيجية تعيد مركزية المسألة الفلسطينية كمسألة احتلال، وكقضية كولونيالية، كما أنها تنفي الادعاء الإسرائيلي حول الربط بين المقاومة وبين الإرهاب. يجب ألا نستنتج من هذه التوصية أن تبنى المقاومة السلمية الشعبية جاء كرد فعل على خطاب الاحتلال تجاه المقاومة المسلحة، بل كمصلحة فلسطينية بالأساس، نابعة من قرار فلسطيني وطني بات يفهم أن المتغيرات الإقليمية والدولية باتت تستدعي مثل هذه المقاومة، وأن جزءاً من هذه المصلحة نفي الادعاء الإسرائيلي طبعاً، فتدويل القضية الفلسطينية لا يكفي في ظل غياب مقاومة على الأرض، فالمتغيرات

إسرائيل والبيئة الإقليمية

الإقليمية والدولية لا تمنح التدويل قوة كافية للضغط على
الاحتلال بدون مقاومة على الأرض.

الهوامش

- ١ أفرايم عنبار. التحولات في العالم العربي والأمن القومي الإسرائيلي، رمات غان: معهد بيغن-سادات للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص: ٨. (بالعبرية).
- 2 Benedetta Berti, Israel and The Spring: Understanding Attitudes and Responses to the 'Middle East', p.130-146. See link:
http://www.fpri.org/docs/chapters/201303.west_and_the_muslim_brotherhood_after_the_arab_spring.chapter8.pdf.
- ٣ كارميت فيلنسي. «من التفاؤل غير الحذر إلى الإدراك: الربيع العربي من البرج العاجي»، مجلة الشرق القريب (همزراح هقروب)، ٢٠١٥، انظر الرابط:
<http://www.near-east.co.il/>. (بالعبرية).
- ٤ شاؤول مشعال. مستقبل الربيع العربي، هرتسليا: معهد السياسات الإستراتيجية، ٢٠١٤، ص ٢ (بالعبرية).
- 5 Daniel Byman, Israeli's Pessimistic View of the Arab Spring, The Washington Quarterly, 34 (3), 2011, p. 123-136. Clive Jones and Beverley Milton-Edwards, Missing the Devil's we Knew? Israel and The Political Islam Amid the Arab Awaking, International Affairs, 89 (2), 2013, p. 399.
- ٦ ليؤور لهرس. «إسرائيل والربيع العربي»، انظر رابط المقال:
<http://www.mitvim.org.il/he/%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C-%D7%95%D7%94%D7%90%D7%91%D7%99%D7%91-%D7%94%D7%A2%D7%A8%D7%91%D7%99>

- 7 Elie Podeh and Nimrod Goren, Israel in the Wake of the Arab Spring: Seizing Opportunities, Overcoming Challenges, May, 2013. See link:

<http://2013.presidentconf.org.il/wp-content/uploads/2013/05/Arab-Spring-Final.pdf>

٨ افرايم عنبار، مصدر سبق ذكره، ص: ٣-٥.

٩ المصدر السابق، وأيضاً:

Efraim Inbar, The Strategic Implications for Israel, in: Efraim Inbar (ed.). The Arab Spring, Democracy and Security: Domestic and International Ramifications, (145-165), London and New York: Routledge, 2013, p. 150-155.

١٠ ايتهار رافينو فيتش. الأفق الآخذ بالابتعاد: إسرائيل، العرب، الشرق الأوسط ١٩٤٨-٢٠١٢، اور يهودا: منشورات كنيرت، ٢٠١٢، (بالعبرية).

١١ إيال زيسر. سوريا: احتجاج، ثورة، حرب أهلية، تل اييب: جامعة تل اييب، ٢٠١٤ (بالعبرية).

12 Benny Miller, Between Warm Peace or Hot War: The `Arab Spring` and the Post-Cold War International Order, Prepared for Presentation at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Chicago: 2013.

13 Rafael Israeli, From Arabic Spring to Islam Winter, New Brunswick and London: Transaction Publishers, 2013.

١٤ المصدر السابق، مقدمة الكتاب.

١٥ انظر على سبيل المثال، جزء من هذه المقالات العلمية الأكاديمية:

Ehud Eilam, Egypt: New Government, Old Challenges, Defense and Security Analysis, 28 (2), 2012, p. 185-191. Ehud Eilam, Operational Aspects of a Future War Between Egypt and Israel, Defense and Security Analysis, 28, (3), 2012, p. 260-267. Hillel Frisch, The Egyptian Army and Egypt's 'Spring', Journal of Strategic Studies, 26 (2), 2013, p. 180-204. Hillel Frisch, The Role of Armies in the Arab Uprisings – An Introduction, Journal of Strategic Studies, 36 (2), 2013, p. 177-179. Glen Segell, The Arab Spring

and Civil-Military Relations: A Preliminary Assessments, Scientia Militaria: South African Journal of Military Studies, 14 (2), 2013, p. 42-59.

١٦ براك ربيد. «يعلون: نلتقي مع ممثلي دول الخليج في غرف مغلقة»، هآرتس، ٢٠١٦/٢/١٥، ص: ١ و٤.

١٧ انظر نص خطاب نتياهو في مؤتمر هرتسليا على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية،
الرابط:

<http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/PM-Netanyahu-Herzliya-Conference-090615.aspx>.

١٨ مشاهدة محاضرة نتياهو كاملة، انظر إلى الرابط التالي:

<http://www.youtube.com/watch?v=tP1KC86T5LQ>

١٩ شاهد خطاب بنيامين نتياهو في دورة الأمم المتحدة العام ٢٠١٢ الذي خصصه كله تقريباً للملف النووي الإيراني:

<http://www.youtube.com/watch?v=ZbT0a-qBLUc>

٢٠ شاهد خطاب بنيامين نتياهو في دورة الأمم المتحدة العام ٢٠١١ الذي خصصه كله تقريباً للملف الفلسطيني:

<http://www.youtube.com/watch?v=Sxys-YOkxzo>

٢١ حول الموقف الإسرائيلي، راجع كتاب أصدره مركز القدس لشؤون العامة والدولة، الذي يديره مستشار نتياهو السابق دوري غولد، وهو مركز يميني يعبر عن حقيقة الموقف الإسرائيلي من هذا الملف. راجع: مجموعة مؤلفين، إيران: من تحدّد إقليمي إلى تهديد عالمي، القدس: مركز القدس للشؤون العامة والدولة، ٢٠١٢ (بالعبرية).

٢٢ استمع إلى المحاضرة على الرابط التالي:

<http://www.youtube.com/watch?v=VaiXzghMQIM>

٢٣ هدي كوهن وعميرام بركات، «صفقة كبيرة: غاز من إسرائيل للأردن بأكثر من ١٥ مليار دولار» غلوبوس - مجلة اقتصادية، ٣/٩/٢٠١٤، انظر الرابط:

<http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000968817>.

٢٤ براك ربيد. «نتياهو على خلفية الأزمة في العراق: إسرائيل تدعم دولة كردية مستقلة»، (هآرتس، ٢٧/٦/٢٠١٥)، ص ١.

٢٥ حول الدعم الإسرائيلي للتمرد الكردي في العراق، انظر: عوفرا بنجوي. تمرد الأكراد في العراق، تل أبيب: منشورات هكيوتس هموؤحد، ١٩٨٩.

٢٦ المصدر السابق.

٢٧ كوبي ميخائيل. «دولة كردية عائق لتمدد داعش»، (يسرائيل هيوم، ١/١١/٢٠١٤). انظر الرابط:

<http://www.israelhayom.co.il/opinion/230035>.

٢٨ الإحصائية مأخوذة عن: غليا ليندشتراس وعوديد عيران، «النهضة الكردية وانعكاساتها على إسرائيل»، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٧، العدد ١، ٢٠١٤، ص: ٧٩.

٢٩ للمزيد، انظر: يوسي البر، دولة معزولة: البحث الإسرائيلي السري وراء حلفاء في المنطقة، بني براك: منشورات مطر، ٢٠١٥ (بالعبرية).

٣٠ مهند مصطفى. «العدوان على غزة ٢٠١٢: بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية»، مجلة قضايا إسرائيلية، كانون الثاني ٢٠١٣، ص: ٦١-٧١.

٣١ انظر إلى مراحل هذا التدهور وانعكاساته على السياسة الخارجية التركية في المنطقة وعلى إسرائيل في: عوديد عيران (٢٠١٠). «تركيا وإسرائيل». في شلومو بروم وعنات كورتس (محرران). التقييم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠. تل أبيب: جامعة تل أبيب، ص: ٩٣-١٠٠ (بالعبرية). وأيضاً انظر بالتفصيل حول العلاقات التركية الإسرائيلية

إلى: مهند مصطفى وأيمن يوسف (٢٠١٠). سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة: تركيا، والهند، والصين وروسيا. رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية.

٣٢ أفرايم بلوم، «مصر بعد فوز محمد مرسي في الانتخابات»، مجلة عدكان إستراتيجي، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص: ٢١ (بالعبرية).

٣٣ انظر: مارك هالر، «الثورات في العالم العربي وانعكاساتها على إسرائيل»، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠١٢، ص: ٧٣-٧٩ (بالعبرية).

٣٤ ذا ماركر ٢٧/٤/٢٠١٢، ص ٨-٩.

٣٥ عويد عيران، «مستقبل اتفاقيات إسرائيل مع جيرانها»، مجلة عدكان إستراتيجي، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠١٢، ص ٤٠-٤١ (بالعبرية).

٣٦ شلومو بروم، مصر بعد فوز مرسي...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢-٢٣.

٣٧ غابي سيبوني (محرر). العلاقات الإسرائيلية المصرية: على خلفية أحداث أمنية في شبه جزيرة سيناء، تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٢، ص ١٨ (بالعبرية).

٣٨ المصدر السابق، ص ١٧-١٨.

٣٩ المصدر السابق، ص ٨.

٤٠ يوهنتان ليس. «إسرائيل تعبر عن قلقها من تعليق المساعدات الأميركية لمصر»، هآرتس، ١٠/١٠/٢٠١٣:

<http://www.haaretz.co.il/news/world/middle-east/1.2137160>

٤١ أفرايم ياعر وتمار هرمان، آب ٢٠١٤. مقياس السلام، تل أبيب والقدس: جامعة تل أبيب والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

٤٢ أفرايم كام، «مصر، حماس وإسرائيل: الوسيط غير المحايد»، في: عنات كورتس وشلومو بروم (محرران). الجرف الصامد: انعكاسات ودروس، تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤، ص: ١٥٨-١٥٩.

- ٤٣ عاطف أبو سيف ومهند مصطفى. ما بعد الحرب على غزة: قراءة في التصورات الإسرائيلية، رام الله: مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤.
- ٤٤ براك ربيد. «مصر طلبت من إسرائيل توضيحات بشأن اتفاق المصالحة مع تركيا»، هآرتس، ٧/١/٢٠١٦، ص ١.
- 45 Dany Shoham, Syria's Chemical Weapons: Is Disarmament Possible?, Ramat Gan: Begin-Sadat center for strategic studies, 2013.
- ٤٦ وحدة المشهد الإسرائيلي - «إسرائيل منقسمة بين الرغبة بسقوط الأسد وتوقع انهيار المحور الإيراني وبين التخوف من سيطرة الجهاد العالمي في سورية»، تقرير خاص، (٥/٩/٢٠١٣).
- ٤٧ يوئيل غوجنسكي. «استعمال الخطوط الحمراء في السياق الإيراني والسوري»، عدكان إستراتيجي، العدد ٢، المجلد ١٦، ٢٠١٣، ص: ٢١-٣٠.
- ٤٨ بنحاس عنباري. نهاية الحيادة: إسرائيل باتت جزءاً من المشكلة السورية، القدس: المعهد المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، ٢٠١٤، متوفر أيضاً على الرابط التالي:
<http://www.jcpa.org.il/JCPAHeb/Templates/showpageasp?FID=959&DBID=1&LNGID=2&TMID=99&IID=28079>
- ٤٩ انظر الرابط لهذه التصريحات في موقع راديو الجيش:
<http://glz.co.il/1087-72512-HE/Galatz.aspx>
- ٥٠ وحدة المشهد الإسرائيلي، تقرير خاص، ٥/٩/٢٠١٣.
- ٥١ شلومو بروم، برنتا بريتي ومارك هيلر. «سوريا- حرب أهلية بدون حسم»، التقييم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢-٢٠١٣، تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤، ص ٤٣.
- ٥٢ المرجع السابق، ص: ٤٤-٤٥.
- ٥٣ نوعا شبيغل وعاموس هرئيل. «الجيش الإسرائيلي ضرب في سوريا كرد على إطلاق خاطئ للجولان»، هآرتس، ١٤/١٠/٢٠١٥، ص ١٠.

- ٥٤ تسيغي مغين واودي ديكل. «هل في التدخل الروسي في سوريا هنالك فرص لإسرائيل؟»، في مجموعة مؤلفين: التقييم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٥-٢٠١٦، تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٥، ص ٥٧-٥٩.
- ٥٥ عوديد عيران. «الأردن: استقرار نسبي في وجه العاصفة»، التقييم الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢-٢٠١٣، تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤، ص ٦٥-٧٠.
- ٥٦ براك رييد. «نتياهو على خلفية الأزمة في العراق: إسرائيل تدعم دولة كردية مستقلة»، (هآرتس، ٢٧/٦/٢٠١٥)، ص ١.
- ٥٧ عوديد عيران. «إسرائيل - الأردن: عشرون عاماً على اتفاق السلام»، مجلة مباط عال، العدد ٦٢١، ٢٠١٤، ص ٢.
- ٥٨ عوديد عيران. «استقرار المملكة الأردنية»، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠١٤، ص ٣٤-٣٥.
- ٥٩ هدي كوهن وعميرام بركات. «صفقة كبيرة: غاز من إسرائيل للأردن بأكثر من ١٥ مليار دولار» (غلوبوس - مجلة اقتصادية، ٣/٩/٢٠١٤). انظر الرابط: <http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000968817>.
- ٦٠ زيد الديبسية. «التطبيع في الأردن: من الغاز إلى المياه»، العربي الجديد، ٢٩/١/٢٠١٥، ص ١٠-١١.
- ٦١ جاكسي خوري. عبد الله ملك الاردن يرفض استقبال مكالمات هاتفية من رئيس الحكومة نتياهو، هآرتس، ٢٥/٩/٢٠١٥، ص ٧.
- ٦٢ براك رييد. «وضع الكاميرات في جبل الهيكل لا تزال عالقة لأشهر بسبب خلافات بين إسرائيل والأردن»، هآرتس، ٧/٢/٢٠١٥، ص ١ و٤.
- ٦٣ وزارة الخارجية الإسرائيلية. خطاب رئيس الوزراء نتياهو في قمة المناخ في باريس، ٣٠/١١/٢٠١٥، انظر الرابط للخطاب على موقع وزارة الخارجية:

http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/PM_Netanyahu_addresses_Paris_Climate_Conference_301115.aspx

٦٤ نص خطاب نتياهو في الموقع الرسمي لمكتب رئيس الحكومة، انظر الرابط:

<http://www.pmo.gov.il/MediaCenter/Speeches/Pages/speechUN290914.aspx>.

٦٥ وحدة المشهد الإسرائيلي، «الانهيار السياسي في الأمم المتحدة والهزيمة الدبلوماسية الإسرائيلية المهنية هما حصيلة سياسة بنيامين نتياهو»، تقرير خاص (١٣-١٢-٢٠١٢). ص:٦.

٦٦ براك رايبند وآخرون، «لجنة في الأمم المتحدة تطلب فرض عقوبات على إسرائيل»، هآرتس، ١/٢/٢٠١٣، ص ٤.